مجلة الإحياء، المجلد: 22، العدد: 30، جانفي 2022، ص - ص: 453 – 484
الترقيم الدولي: 4350-1112 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2406-2588

التجديد في أنواع علم الحديث: "مفهومه، محطّاته، وأعلامه"

Innovation in the types of hadith science: "It's concept, features, and Ulamas"

د/ خريف زتون
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
zatoun-kherief@univ-eloued.dz

تاريخ الإرسال: 2021/02/24 تاريخ القبول: 2021/05/20

الملخص:
يدرس هذا البحث مفهوم التجديد في أنواع علم الحديث، ويتتبّع مختلف المحطّات التاريخية لجهود الأئمّة في التأليف في علم الحديث، وتنويع مسائله، وتقعيد قواعده، وتهذيب مباحثه، وحسن عرض كلّ ذلك.
ولقد توصّلت الدراسة إلى أنّ عملية التنويع لأبحاث علم الحديث عرفت عدة أنماط؛ منها: التنويع المفرد، الذي يقوم على التأليف في نوع حديثي واحد، وقد كان ظهور ذلك بداية من القرن الثاني الهجري، ثمّ تدرج التأليف إلى التنويع الجزئي، الذي يجمع فيه المؤلّف بين جملة من الأنواع الحديثية، دون أن يقصد استيعابها جميعا، ويعدّ ابن خلاد الرامهرمزي أوّل من طرق هذا النمط من التأليف؛ حيث ضمّ كتابه "المحدث الفاصل" عددا من الأنواع التي احتيج إليها في الدفاع عن السنّة، وتصحيح منهج طلب الحديث، الذي ظهرت بوادر انحرافه في عصره.
ثمّ ظهر التنويع الشامل لعلم الحديث، وأوّل من سبق إليه الحاكم النيسابوري بكتابه "المعرفة"، الذي استوعب فيه أغلب الأنواع المحتاج إليها في علوم الحديث بأقسامها الثلاثة، ثمّ استمرت عملية التنويع والتأليف، يستدرك فيها اللاحق على السّابق، حتى تنامت علوم الحديث، واستوت على سوقها، وقد سجّل علماء العصر مشاركات ومحاولات مشكورة في ابتكار أنواع حديثية غير مسبوقة، اقتضتها الحاجات العلمية المتجددة.
الكلمات المفتاحية: التجديد؛ أنواع؛ علم الحديث؛ المحطّات؛ الأعلام.

Abstract:

This research studies the concept of innovation in the types of hadith science, and traces the various historical stations of the imams 'efforts in composing the science of hadith, diversifying its issues, constraining its rules, refining its discussions, and presenting all that well.

The study found that the diversification process of modern science research has known several patterns. Including: the singular diversification, which is based on writing in one hadith genre, and this was the beginning of the second century AH, then the gradation of authorship into partial diversification, in which the author combines a number of hadith types, without intending to assimilate them all, and Ibn Khallad is considered Ramhramzi is a first method of this type of composition; As his book "Al-Hadith Al-Fasil" included a number of types that were needed in defending the Sunnis and correcting the methodology of seeking hadiths, which showed signs of deviation in his time.

Then the comprehensive diversification of the science of hadith appeared, and the first to be preceded by the ruler Al-Nisaburi with his book "Knowledge", in which he assimilated most of

the types needed in the sciences of hadith in its three sections. Its market, and scholars of the era have registered praiseworthy contributions and attempts to create unprecedented modern species, necessitated by the renewed scientific needs.

Key words: Innovation; the types; hadith science; features; Ulamas.

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّد الأوّلين والآخرين، سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه، والتابعين ومن تبعهم بإحسان، واهتدى بهديهم، واستنّ بسنتهم إلى يوم الدين، ثمّ أمّا بعد:

فإنّ السنّة النبوية لمّا كانت بيانا للقرآن، فيها تأكيد أحكامه، وتفصيل عامّه، وتقييد مطلقه، وتفصيل مجمله، وزيادة أحكام لم ترد فيه؛ فقد حفظها الله لحفظه، وقيّض لها أئمّة فحولا، صانوها من كلّ دخيل، وميزوا منها الصحيح والعليل، وفسّروا ما فيها من مستغلقات الأفهام، واستخرجوا بفهمهم ما فيها من دقيق الأحكام، ولم تكن جهودهم على غير هدى وبصيرة؛ بل قعّدوا لذلك القواعد الضابطة، وأصّلوا لتقييد مسائلهم العلوم النافعة، وكلّما جدّت حاجة علميّة، استفرغوا فيها الوسع بحثا وتنظيرا وتطبيقا، ثمّ أطلقوا على تلكم المسائل اصطلاحات تميّزها، ثمّ نوّعوها أنواعا كثيرة، حتى صارت في عرفهم موسومة بـ: أنواع علم الحديث.

وقد عرفت هذه الأنواع تجديدا دائبا، تمظهر في أشكال مختلفة؛ فتجلى أوّل الأمر في صورة تآليف لأنواع مفردة، اقتضتها ضرورات علميّة مختلفة، يأتي على رأسها: حفظ السنّة، ومعرفة المقبول والمردود من الرواة والمرويات، ثمّ اتجه التأليف إلى تجميع الأنواع المختلفة في كتب خاصّة، أولاها المجدّدون عنايتهم؛ بين تهذيب وترتيب وتمثيل، حتى استقرت في مصنّفات شاملة لكلّ الأنواع الحديثيّة أو أغلبها، ولبحث كلّ ذلك، جاء هذا المقال، الذي وسمته بـ: **"التجديد في أنواع علم الحديث: "مفهومه، محطّاته، وأعلامه".**

1- الإشكالية: وتتضمّن التساؤلات الجزئية التالية:

- ما مفهوم تجديد أنواع علم الحديث؟
- وما هي أهمّ المحطّات التجديديّة في تاريخ تنويع علم الحديث؟
- ومن هم أبرز أعلام هذا التجديد؟ وما هي دوافعه؟
- وهل له امتداد في واقعنا المعاصر؟

2- أهمية الدّراسة: وتتمثّل أهميتها فيما يلي:

- تبحث في التجديد في تنويع علم الحديث، والمجدّدين في ذلك.
- تبرز الجهود الجبارة التي بذلها الأئمّة في حفظ السنة والدفاع عنها.
- توضح كيف واجهت جهود الأئمّة العلمية حاجات عصرهم، بما يجعلهم قدوة للباحثين اليوم.

3- **الدراسات السابقة:** يتقاطع مع هذا البحث بعض الدراسات السابقة، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- الأصالة والتجديد في دراسة علوم الحديث، مقال للأستاذ الدكتور حمزة عبد الله المليباري، صدر عن مجلة الإحياء، الجزائر، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، العدد: 05، 1423ه/2002م، وقد تعرّض فيه الباحث إلى التجديد في دراسة علوم الحديث، مبينا ما هو أصيل غير قابل للتجديد، وما هو متغير يقبل التطوير والتجديد، وقد ناقش الدكتور مفهوم التجديد ومعانيه عند المحدثين، ضاربا أمثلة عن كلّ معنى من صنيع الأئمة، الذين تركوا بصماتهم في سيرورة عملية تجديد علوم الحديث.

وهذا البحث يتقاطع مع بحثي هذا في تحديد مفهوم التجديد، وفي بعض الأمثلة والنماذج التي قدّمها كجهود تجديدية؛ إلّا أنّ بحثي يتتبع جهود المحدثين في تنويع علم الحديث، من بداياته إلى واقعنا المعاصر راصدا

أهم الدوافع لذلك، ومسجلا استدراكات اللاحق على السابق في ذلك، وصولا إلى هذا العصر.

- جهود التجديد في علوم الحديث دراسة تحليلية نقدية، د. محمد ناصيري، وصدرت هذه الدراسة عن مركز نهوض للدراسات والبحوث، 2020م، وأصل هذه الدراسة مداخلة ضمن ورشة "العلوم الإسلامية ومسألة التجديد المنهجي: الرؤية -المنهج- كيفية التنزيل"، التي نظّمها مركز نهوض للدراسات والبحوث - الكويت، بمراكش، يومي: 02، 03 أبريل 2016م.

وقد بحث في هذه الدراسة مكانة علوم الحديث كمنهج في التفكير وموضوعها، ثمّ أتى على جهود التجديد (تتبع ودراسة)، مقدّما بعض الأمثلة عن الجهود التجديدية التي قام بها الأئمة، ثم ختم البحث بالحديث عن الثابت والمتغير في مناهج علوم الحديث.

والدراسة، وإن تقاطعت مع بحثي في بعض الأمثلة التجديديّة في علوم الحديث، إلّا أنها لم تستقص مراحل تنويع علم الحديث، ودوافعها، ومواطن الجدة في كلّ منها، واستدراك اللاحق على السابق منها، انطلاقا من القرن الثاني، وانتهاء بالواقع المعاصر.

4- **أهداف البحث:** وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تتبّع مراحل التجديد في تنويع علم الحديث، وتبرز الأعلام الذين أسهموا في ذلك.
- الكشف عن مختلف أشكال التجديد والتطوير التي لحقت أنواع علم الحديث.
- ترصد أهمّ الدوافع التي أدّت إلى تجديد أنواع علم الحديث.
- توضيح مواطن الجدة في جهود الأئمة المختلفة.
- تسجل أبرز محاولات التجديد المعاصرة في أنواع علم الحديث.

5- **الخطة الإجمالية:** وقد تضمّنت هذه الدراسة: مقدمة جاء فيها التعريف بالدراسة، وإشكاليتها، وأهميتها، والدراسات السابقة لها ونقدها، وأهدافها؛ ثمّ مبحثا أوّلا: عنونته بالتجديد في أنواع علم الحديث: المفهوم والدلالة، وقد تضمّن ثلاثة مطالب: أولها للتعريف بالتجديد لغة واصطلاحا، وثانيها لتعريف علم الحديث، وآخرها لمفهوم التجديد في أنواع علم الحديث.

وأمّا المبحث الثاني، فقد خصصته لأهمّ محطّات وأعلام تنويع علم الحديث، وقد قسمته إلى أربعة مطالب: تناولت في أولها التنويع المفرد لعلم الحديث، والثاني جعلته للتنويع الجزئي، والثالث للتنويع الشامل، وأمّا الأخير، فقد رصدت فيه أهمّ وأبرز جهود المعاصرين في تنويع علم الحديث، ثمّ ذيلت البحث بخاتمة: سجلت فيها أهمّ نتائج البحث وتوصياته.

المبحث الأول: التجديد في أنواع علم الحديث: المفهوم والدلالة

المطلب الأول: تعريف التجديد – لغة واصطلاحا-

أولا- في اللغة: التَّجديد في اللغة مأخوذ من الفعل: جَدَّدَ. يُقالُ: جدّدَ الشيءَ إذا صيّرهُ جديدًا، والجديدُ ما فيه جِدّةٌ، وهي ضدُّ البِلَى، والخَلَقِ[1].

والجِدّةِ أصلها القطعُ، ومنه: جدَدْتُ الشيءَ جَدًّا، فهو مجدودٌ، وجديدٌ، أي: مقطوع"[2].

والجُدّةُ: الطريقة، والعلامة، والخِطَّةُ التي تخالف غيرها؛ ولهذا أُطلقت على الرأي الذي يتميّز به الرجل عن غيره[3].

ثانيا- في الاصطلاح: تلتقي أغلب تعريفات التّجديد عن معنى تصيير القديم جديدا، وتحويله إلى حال أفضل ممّا هو عليه؛ لذا عُرِّف بأنّه: "محاولةُ بعثِ روحٍ جديدةٍ في شيءٍ، أو عملٍ، أو فنٍّ تحوِّله إلى ما هو أفضل"[4].

المطلب الثاني: تعريف علم الحديث

علمُ الحديث كتعبيرٍ لغوي معناه: إدراك الحديث؛ لكنّه استعمل عند العلماء كاصطلاح يطلقونه بإطلاقين[5]:

أحدهما: علم الحديث رواية، أو علم رواية الحديث.

ثانيهما: علم الحديث دراية، أو علم دراية الحديث.

أحدهما- علم الحديث رواية، أو علم رواية الحديث: وهو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبيِّ ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خِلقية وخُلُقية، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين، من أقوالهم، وأفعالهم [6].

والثاني: علم الحديث دراية، أو علم دراية الحديث: وقد عرّفه بدر الدين بن جماعة، بأنّه: "علمٌ بقوانينَ يُعرف بها أحوالُ السّند والمتن"[7].

وعرّفه ابن حجر، بأنّه "معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي"[8].

وعلم "الحديث دراية" يُطلق عليه -أيضا-: "مصطلح الحديث"، أو "علوم الحديث"، أو "أصول الحديث"، ويطلق عليه – أيضًا- "علم الحديث"[9].

وهكذا، فعلم الحديث باعتبار كونه مركّبا إضافيا، يُطلق على جميع العلوم والمعارف التي بُحثت في الحديث النبويّ، وهو بهذا التركيب "علوم الحديث" اصطلاح متأخّر، كان أوّل ظهوره في القرن الرابع الهجريّ، مع أبي عبد الله الحاكم النيسابوريّ، الذي سمّى كتابه: "معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه"، وقد أورد في كتابه جلّ أنواع علم الحديث، سواء منها ما تعلّق بعلوم السند، أو بعلوم المتن؛ وما تعلّق بعلوم النقد، أو بعلوم فقه الحديث، الذي أطلق عليه الرامهرمزيّ: "الدراية"، ثمّ تطوّر هذا اللّقب، فصار يطلق على علم الحديث دراية فقط[10]، كما رأينا في تعريف ابن حجر له.

المطلب الثالث: مفهوم التجديد في أنواع علم الحديث

إنّ المتتبّع لتاريخ التأليف في علوم الحديث، وتصنيف مباحثها ضمن أنواع حديثيّة، يجد أنّ مجموع تلك الجهود التجديديّة استهدفت تحقيق معاني ثلاثة، لخّصها الدكتور حمزة المليباري فيما يلي[11]:

أ- إرجاع الأمور إلى حقيقتها ومنبعها الأصيل حين تنحرف، وتصحيح المفاهيم حين تشوّه وتتداول بين الناس بوجه غير سليم.

ب- توسيع معاني المصطلحات، وإضافة قواعد جديدة من شأنها معالجة إشكالات تستجدّ في سبيل حفظ السنّة، دون مساس لما قعّده أصحاب التخصّص عمليا.

ت- تجديد وسائل تدريس علوم الحديث حسب الظروف والأعراف العلمية.

وبناء عليه، وباستقراء جهود الأئمة في تنويع علوم الحديث، يمكن إعطاء تعريف للتجديد في أنواع علم الحديث بأنّه: **"مجموع الجهود العلميّة التي بذلها الأئمّة المحدّثون في استحداث أنواع، وقواعد حديثيّة غير مسبوقة، أو تأصيلها وتقعيدها، أو توسيع مصطلحاتها، أو إعادة عرضها بكيفيّة تجعل درسها وتدريسها ميسورا؛ تلبية للمتطلبات العلميّة الآنية"**.

فيشمل هذا التعريف:

- ما تكلّفه الأئمّة من استحداث أنواع حديثيّة لم يُسبقوا إليها، ومن أمثلته: ما استحدثه الرّامهرمزيّ، والحاكم، والخطيب، وابن الصلاح وغيرهم من أنواع، بل ومن المعاصرين -أيضا-، وهو ما سنفصّل فيه في ثنايا هذا المقال.

- ما قام به بعض الأئمّة من تأصيل لقواعد علوم الحديث، تأسيسا على نصوص القرآن، أو السنّة، أو المأثور عن أئمّة هذا الشأن؛ ومن ذلك جهود الشافعيّ في "الرسالة"، وغيره ممّن جاء بعده

- إعادة ترتيب وعرض علوم الحديث وقواعدها بكيفيّة جديدة، تقوم على التعريف بالنوع، وذكر فائدته، وأقسامه، ومن ألّف فيه، وحشد أمثلته، وقد برع في ذلك الحافظ ابن الصلاح في "مقدمته"، كما سيأتي لاحقا - إن شاء الله-.

المبحث الثاني: أهمّ معالم وأعلام تنويع علم الحديث

عرفت أنواع علم الحديث، وفنونه منذ بدء التأليف فيها، إلى زماننا هذا إثراء وتجديدا متواصلا، والذي أملى تلك العمليّات التجديدية العلميّة، هو الحاجة إلى التجديد، حتى تستجيب تلك الفنون لحاجات، ومتطلّبات التعامل مع النصّ الحديثي سواء في شقّه الإسناديّ أو المتنيّ؛ توثيقا، وفقها وتنزيلا.

وقد كانت قواعد علم الحديث حاضرة في أذهان الأئمة، عند التعامل مع نصوص السنّة، وجارية على ألسنتهم في نقاشاتهم الشفهية ومحاوراتهم، وربما سئلوا عنها فأجابوا، وقيّد تلاميذهم ذلك عنهم، وربّما صرّحوا ببعضها بحسب المناسبات المختلفة، ولما وُضعت المصنّفات الحديثية في المتون وفي الرجال، وَجدت تلك القواعد والنصوص النظرية طريقَها إلى الوجود العلميّ، فصارت مبثوثة بين صفحات تلكم المؤلفات.

ويمكن القول إنّ حركة التأليف في أنواع علوم الحديث عرفت ثلاثة مراحل، هي:

المطلب الأول: التنويع المفرد

ويمكن أن نؤرّخ لظهوره بأواخر القرن الثاني الهجريّ، حيث نشطت حركة التأليف في أنواع مفردة من علم الحديث؛ فألّف الحميديّ عبد الله بن الزبير ت 219ه [12].

فكما ألّف علي بن المدينيّ ت234هـ في جملة من أنواع علوم الحديث، خصّ كلّ نوع منها بكتاب على حدة [13]، فصنّف: كتاب الأسامي والكنى، وكتاب الضعفاء، وكتاب المدلسين، كتاب أوّل من نظر في الرجال وفحص عنهم، وكتاب الطبقات، وكتاب من روى عن رجل لم يره...

وغير ذلك من الأجزاء والمصنّفات التي نيّفت على مائتي مصنّف، فقد قال الحافظ ابن حجر: "وقال الشيخ محيي الدّين النوويّ: نقلا عن الخطيب [14]: صنّف علي بن المديني في الحديث مائتي مصنّف"[15].

وقد تتبّع عبد الفتّاح أبو غدّة الأجزاء التي ألّفها علي بن المديني، فأوصلها إلى أكثر من مائتي جزء، حيث قال: "وهذه الكتب كلّها كما ترى في أنواع في علوم الحديث...وقد بلغ عدد أجزائها جميعا 204 جزءا.

ومن هذا القبيل: ما كتبه أبو عبد الرحمن الدارميّ 255هـ في مقدّمة كتابه "السنن"، والإمام مسلم بن الحجّاج تـ 261هـ في مقدمة كتابه "الجامع الصحيح"، ورسالة الإمام أبي داود السجستانيّ تـ 275هـ إلى أهل مكّة في وصف كتابه "السنن"، وما بثّه الإمام الترمذيّ في ثنايا كتابه "الجامع"[16]...

ويمكن -أيضا- اعتبار ما كتبه الإمام الشافعيّ خاصة في كتابه "الرسالة" من هذا القسم؛ لأنّه وإن سبق إلى تأصيل بعض المباحث المتصلة بالحديث لم يكن قصده التأليف في علوم الحديث، ولا قصد وضع مصنّف خاصّ بذلك، كما أنّ المباحث الحديثية التي خطّها جاءت جنبا إلى جنب مع مباحث أخرى تتّصل بعلم أصول الفقه، ويمكن ملاحظة جهود الشافعيّ الحديثية فيما يأتي:

جهود الإمام الشافعي: إذا كانت علوم الحديث قد عرفت في تاريخها سلسلة من الحركات العلميّة التجديدية؛ فإنّ الإمام الشافعيّ - رحمه الله- يُعدُّ من أبرز فرسان هذا التجديد، ولا أدلّ على ذلك من كتابه "الرسالة" الذي ألّفه استجابة لطلب المحدِّث عبد الرحمن بن مهديّ (ت198هـ)، الذي كتب إليه، وهو شابٌّ أن يضعَ له كتابا فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجّة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنّة [17].

فجاء كتاب "الرسالة" دفاعا عن السنّة النبوية، حين ظهر من يطعن في حجّيتها، ومن يقول بردّ خبر الآحاد، مع ما انضاف إلى ذلك من اتساع هوّة الاختلاف بين مدرستي أهل الحديث وأهل الرأي، فقعّد الشافعيُّ قواعد الاحتجاج بالسنّة، وبيّن علاقتها بالقرآن الكريم، وأصّل لشروط قبول خبر الآحاد، كما ضبط قواعد الاستنباط من الأدلة، ومسالك التعامل مع الأدلة عند اختلافها وتعارضها، وهذا ما عبّر عنه الشيخ ولي الله الدهلوي بقوله: "ومنها: أنّه لم تكن قواعد الجمع بين المختلفات مضبوطة عندهم، فكان يتطرّق بذلك خللٌ في مجتهداتهم، فوضع لها أصولا، ودوّنها في كتاب، وهذا أوّلُ تدوينٍ كان في أصول الفقه"[18].

وتأسيسا على ما سبق، يمكن اعتبار عمل الشافعي العلميّ بأنّه تجديدٌ وتأصيلٌ [19].

والشافعيّ، وإن سبق غيره إلى تنظير وتأصيل جملة من القواعد المهمّة للمشتغل بالحديث، وبعلوم الشريعة عموما، فإنّ غرضه لم يكن تنويع علوم الحديث، ولا استيعاب قواعدها، وإنّما أراد بوضع كتابه "الرسالة" الاستجابة للمتطلبات العلميّة لتلك المرحلة، والدفاع عن السنّة النبويّة؛ فاتسمت مباحثه الحديثية بالإجمال، وهو ما يبرزه هذا العرض للموضوعات الحديثية التي تضمّنها كتابه، كما يلي:

أولا- حجيّة السنّة: وقد عالجها بالتراجم الآتية:

"باب فرض الله في كتابه اتباع سنّة نبيّه"[20].

"باب فرض الله طاعة رسول الله مقرونة بطاعة الله ومذكورة وحدها" [21].

"باب أمر الله من طاعة رسول الله"[22].

ثانيا- الناسخ والمنسوخ: وقد تطرق إلى هذا الموضوع في التراجم الآتية:

"ابتداء الناسخ والمنسوخ"[23]، حيث أصّل فيه لموضوع النسخ عموما، وبيّن أنّ الكتاب ينسخ الكتاب، وأنّ السنّة لا تنسخ الكتاب، إلى أن تحدّث عن نسخ السنّة للسنّة، حيث قال: "وهكذا سنّة رسول الله: لا يَنسَخُها إلا سنةٌ لرسول الله. ولو أحدث الله لرسوله في أمر سنَّ فيه: غيَر ما سنَّ رسول الله: لَسَنَّ فيما أحدث الله إليه، حتى يُبَيِّنَ للناس أن له سنةً ناسخةً لِلَّتي قبْلَها ممَّا يخالفها. وهذا مذكور في سنّته ﷺ"[24].

ثمّ عاد إلى موضوع ناسخ السنّة ومنسوخها، وقدّم أمثلة لذلك، وهو ما تضمّنته التراجم: "وجه آخر من الناسخ والمنسوخ"[25]، و "وجه آخر"[26].

ثالثا- اختلاف الأدلة وتعارضها: وفيه تناول الاختلاف بين الأدلة، ومن ضمنها اختلاف الأحاديث، وتعارضها مع نفسها، ومع بقية الأدلة، وعالج ذلك تحت التراجم الآتية:

"باب العلل في الأحاديث"[27]: وتناول فيه كيفية التعامل مع الأحاديث إذا تعارضت فيما بينها أو مع غيرها من الأدلة، فتطرّق للجمع بينها، وللنسخ، وللترجيح، وهذا ما يلاحظه القارئ للتراجم الآتية:

"وجه آخر من الناسخ والمنسوخ"[28]

"وجه آخر من الاختلاف"[29]

"اختلاف الرواية على وجه غير الذي قبله"[30]

"وجه آخر ممّا يعدّ مختلفا وليس عندنا بمختلف"[31].

رابعا- خبر الآحاد وحجيته، وشروط العمل به: كما تطرّق الشافعي إلى خبر الآحاد، ومفهومه، وشروط الاحتجاج به، وهو ما نلاحظه في التراجم الأتية:

"باب خبر الواحد"[32]. وقال في حدِّه: "خبر الواحد عن الواحد حتى يُنتهى به إلى النبيّ أو من انتهى به إليه دونه"[33].

ثمّ ذكر شروط الاحتجاج به فقال: "ولا تقوم الحجّة بخبر الخاصّة حتى يجمع أمورا..." [34].

وأخيرا أثبت حجّيّة خبر الآحاد، وهو ما ترجم له بقوله: "الحجّة في تثبيت خبر الواحد"[35].

وهكذا، يمكن إجمال موضوعات علوم الحديث التي طرقها الشافعيُّ في "الرسالة" فيما يأتي:

- حجيّة السنّة ومكانتها من القرآن الكريم.
- الناسخ والمنسوخ.
- اختلاف الأدلة، ومن ضمنها اختلاف الأحاديث.
- خبر الآحاد، وشروط الاحتجاج به، وأدلّة حجيّته.

وبهذا يكون الشافعيُّ من السّابقين إلى تنظير جملة من قواعد علوم الحديث، الضرورية للتعامل الصحيح مع نصوص السنة توثيقا وفهما، وإن لم يسمّها "علوم الحديث" كما عُرفت به عند من جاء بعده؛ ذلك أنّ قصده لم يكن التأليف في أنواع علم الحديث، وإنّما أراد سدّ حاجة عصره إلى ضبط أصول الحديث، وقواعد تصحيحه وتضعيفه، وشروط الاحتجاج بخبر الآحاد، والعمل عند اختلاف الأحاديث... وهلمّ جرا من المباحث الحديثية التي ضمّنها كتاب "الرسالة".

المطلب الثاني: التنويع الجزئي

نقصد به حركة التأليف في أنواع علم الحديث، التي لم تقتصر على الكتابة في نوع مفرد من علوم الحديث؛ وإنّما نظمت في طيّاتها أكثر من نوع، وإن لم تسمّ مباحثها وموضوعاتها أنواعا؛ ولكنّها لم تستوعب أغلب الأنواع المحتاج إليها في علوم الحديث، ولا قصدَ أصحابها ذلك؛ ويمكن إدراج صنيع القاضي ابن خلّاد الرامهرمزيّ ضمن هذا المنهج، وتوضيحه في هذا البيان الذي يوضّح جهده التأليفيّ بشيءٍ من التفصيل.

جهود القاضي أبي محمّد الرامهرمزيّ (360ه):

يعتبر الإمام الرّامهرمزيّ أوّل من خصّ بعض مباحث علوم الحديث بمؤلّف مستقلّ، وقد كان سابقوه يضعون مؤلّفات لأنواع حديثيّة مفردة[36]، أو يدرجونها ضمن كتبهم ممزوجة بمباحث أخرى، كفعلِ الشافعيّ في "الرسالة"، أو كمقدّمات نظرية تأسيسية لكتبهم كفعل الإمام مسلم في مقدمة "صحيحه"، أو رسائل مفصحة عن المنهج المسلوك في الكتاب، كما فعل أبو داود في رسالته إلى أهل مكّة، وقد تجيء هذه المادّة النظرية في ذيل الكتاب، كما فعل الترمذيّ في خاتمة "الجامع"...

وعليه، فجهد ابن خلّاد التجديديّ مثّل نقلة في حركة التأليف في علوم الحديث؛ حيث نقلها من مجرّد مباحث متناثرة إلى مباحث مجموعة في مصنّف خاصّ، ولأنّه مخترعٌ بهذا الوصف؛ فقد اقتصر تأليفه على موضوعات يسيرة، رأى أنّ الحاجة ماسّة إليها في عصره؛ وأهمل أنواعا مهمّة هي من صميم هذا الفنّ، وشكّلت أنواعا مهمّة في كتب من جاء بعده؛ على غرار الصحيح، والحسن، والضعيف... وهلمّ جرا.

ومع ذلك، تتواطأ أغلب الكتابات التي أرّخت لحركة التأليف في علوم الحديث على أنّ الرامهرمزيّ هو أوّل من كتب في علوم الحديث، وأنّ كتابه "المحدِّث الفاصل" هو باكورة علوم الحديث، فقد قال الدكتور محمّد عجاج الخطيب: "ويُعتبر هذا الكتاب -أي: المحدّث الفاصل- أوّل كتاب في علم أصول الحديث، ولم

أعثر على كتاب صنّف في موضوعه قبله أو في عصره، [37] فقد كان عصره عصر النهضة العلمية..."[38].

هذا مع إنّ عنوانه لا يطابق ذلك، وغرض تأليفه -المنصوص عليه في المقدمة- لا يصدِّقُه.

وأوّل من نسبَ له هذه الأولية: الحافظ ابن حجر، حيث قال: "أمّا بعد: فإنَّ التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت للأئمّة في القديم والحديث، فمِن أوَّل مَن صنَّف في ذلك: القاضي أبو محمّد الرامهرمزيّ في كتابه "المحدّث الفاصل" لكنّه لم يستوعب"[39].

ولكنّه عاد وتردّد، وذكرَ أنّه مسبوقٌ إلى التأليف في أبواب مفردة، ولكنّ كتابه أجمعُ ما جمع في زمانه، ثمّ جاء مَنْ بعده، وعلى رأسهم: أبو عبد الله الحاكم، فتوسّعوا في تنويع علوم الحديث، وكانوا أكثر استيعابا لعلومه وقواعده، حيث قال: "وقرأتُ عليه (المحدّثَ الفاصل بين الرّاوي والواعي)، لأبي محمّد الحسن بن عبد الرحمن الرّامهرمزيّ"... وهو أوّل كتاب صُنِّف في علوم الحديث في غالب الظنّ، وإن كان يوجدُ قبله مصنّفات مفردة في أشياء من فنونه، لكن هذا أجمعُ ما جمع في ذلك في زمانه، ثم توسّعوا في ذلك، فأوَّل من تصدّى له الحاكم أبو عبد الله... [40].

والحقُّ أنّ من يطالع كتاب "المحدّث الفاصل"، يتبيّن أنّ الرامهرمزيّ لم يؤلِّف "المحدّث الفاصل" لحصر قواعد علوم الحديث وأنواعه؛ وإنّما ألّفه لمقاصد أخرى جاء التعبير عنها صريحا في المقدمة، وجاءت موضوعات الكتاب خادمة لها، ومتناغمة معها، ويمكن إجمال تلك الأغراض في الآتي:

1- **الدفاع عن أهل الحديث وبيان فضلهم، ضدّ من يطعنُ فيهم ويتنقّصُهم**: ونلمح هذا المقصد في نحو قول الرامهرمزيّ: "اعترضَتْ طائفة ممّن يشنأ الحديث ويبغض أهله، فقالوا بتنقّص أصحاب الحديث والإزراء بهم، وأسرفوا في ذمِّهم والتقوّل عليهم، وقد شرّف الله الحديث وفضّل أهله، وأعلى منزلته، وحكّمه على كل نحلة، وقدّمه على كلّ علم..." [41]، ولتحقيق هذا الهدف بوّب الرامهرمزي بما يلي:

"باب فضل النّاقل لسنّة رسول الله ﷺ"[42].

و"باب فضل الطالب لسنة رسول الله ﷺ والراغب فيها والمستنّ بها"[43].

2- **معالجة بعض الأخطاء المنهجية في طلب الحديث**: كالاهتمام بتتبّع الطرق وتكثير الأسانيد، وتطلّب شواذّ الأحاديث وغرائبها، وما أفضى إلى ذلك من الانشغال عن الفهم والدراية، والتهذيب والضبط، والتقويم، وهو ما أشار له الرامهرمزي بقوله: "فعرَّضَ بأصحابِ الحديث في كلامٍ له، يفتتحُ به بعض ما صنَّف، فقال: يتُرك المحدِّث حتى إذا بلغ الثمانين من عمره، وكان مصيره إلى قبره، قيل عند الشيخ حديث غريب فاكتبوه"[44].

وقوله: "... ولأنّه عوّل في أكثر ما أودعه كتبه، وأكثر الرواية عنه على طبقة لا يعرفون إلا الحديث، ولا ينتحلون سواه، وهم عيون رجاله، ليس فيهم أحدٌ يذكر بالدراية، ولا يحسن غير الرواية"[45].

وقوله: "فتمسّكوا -جبركم الله- بحديث نبيّكم -صلّى الله عليه وسلم-، وتبيّنوا معانيه، وتفقّهوا به، وتأدّبوا بآدابه، ودعوا ما به تعيّرون من تتبّع الطرق وتكثير الأسانيد، وتطلّب شواذّ الأحاديث، وما دلّسه المجانين، وتبلبل فيه المغفّلون، واجتهدوا في أن توفوه حقّه من التهذيب والضبط والتقويم" [46].

ولمعالجة ذلك بوّب الرامهرمزيّ بجملة من التبويبات لعلّ من أهمّها: "القول في فضل من جمع الرواية والدراية"[47]، "فصل آخر من الدراية يقترن بالرواية، مقصور علمها على أهل الحديث"[48].

3- **الحثّ على التأدّب بآداب الحديث النبويّ**: والأخذ بما جاء فيه من أحكام وهدايات، ولا يكون ذلك إلا بتأمُّل معانيه، ودرايتها والتفقّه فيها، ولذلك وشّح كتابه بهذه الآداب، حتى تكون حلية لمن يشتغل بالحديث طلبا وتحديثا، فبوّب لأجل ذلك بـ: "باب النيّة في طلب الحديث" [49]، و"أوصاف الطالب وآدابه [50].

4- **الحث على الاهتمام بضبط الحديث، وصيانته عن التحريف والتصحيف**: وهو من المقاصد التي ذكرها الرّامهرمزي في مقدمة "المحدّث الفاصل"، حيث دعا طلبة الحديث إلى ضبط النصّ النبوي، والاهتمام بقواعد كتابته وتقييده، وصيانته عن كلّ تحريف وتصحيف، ومن ذلك قوله في المقدمة: "واجتهدوا في أن توفوه حقّه من التهذيب والضبط والتقويم، لتشرفوا به في المشاهد، وتنطلق ألسنتكم به في المجالس..."[51].

ولأجل تحقيق ذلك بوّب ابن خلّاد بـ: "باب الكتاب"[52]، و"القول في تقويم اللَّحن بإصلاح الخطأ"[53]، و"باب المعارضة"[54]، و"باب المذاكرة"[55].

ورغم إنّ الرامهرمزيّ لم يستوعب في كتابه "المحدّث الفاصل"، كلّ موضوعات علوم الحديث وأنواعه، إلّا أنّه أصّلَ لبعض قواعده، من خلال الرواية والنقل عن أهل العلم، والاستشهاد بالقرآن تارة، وبالأحاديث النبوية تارة أخرى، فصار كتابه مصدرا أصيلا لكثير من قواعد وعلوم الحديث، قال الدكتور محمد ناصيري: "ويبقى جهد الرّامهرمزيّ جهدا تأصيليّا لغالب القواعد التي وردت مجملة في تنظير الشافعيّ -رحمه الله-، إلّا أنّه كما قال الحافظ ابن حجر لم يستوعب كلّ أبواب علم الحديث، وكذلك طبيعة مخترع كلّ علم، ويكفيه قيمة أنّه جمع مادّةً علميّةً لا توجد أحيانا إلا عن طريقه الآن"[56].

وعليه، فابن خلّاد لم يقصد بكتابه "المحدّث الفاصل" تنويع علوم الحديث، ولا استقصاء قواعده، وإنّما "رسمَ في هذا الكتاب منهجا في الطّلب والكتابة، ومنهجا في التحديث والتأليف، وهذا وإن كان بعضا من أنواع علوم الحديث إلّا إنّه لا يصدُقُ عليه أن نصفه أوّل مؤلف في هذا الفنّ، لاسيما وأنّه قد سبق على هذا المنهج، فقد وضع العلماء قبله كتبا كاملة في أنواع علوم الحديث، وما كانوا يسمونها علوم الحديث ولا المصطلح..." [57].

وبهذا وفّى الرامهرمزيُّ بحاجاتٍ علميّة ومنهجيّة اقتضتها ظروف عصره، فسدّ الخلل، وكفى المؤنة، بل تعدّاها إلى تأصيل جملة من قواعد علوم الحديث، معتمدا على نصوص من الكتاب، وأخرى من السنّة المطهرة، ومستأنسا بالنقل عن الأئمّة السابقين له، وبوّب لكلّ موضوع من موضوعاته بابا، حتى يتميّز عن غيره، فكان يقول: "باب كذا"، أو "القول في كذا"، وأحيانا يذكر الموضوع عاريا عن كلّ ذلك [58]، ولم يسمّها أنواعا كما فعل أبو عبد الله الحاكم بعده في كتابه "المعرفة"، الذي يمكننا اعتباره الانطلاقة الفعليّة للتنويع الشامل لعلوم الحديث.

المطلب الثالث: التنويع الشامل

هو الانتقال بالتأليف في أنواع علم الحديث، من نمط الكتابة في نوع واحد، أو في أنواع محدودة إلى وضع مؤلفات مستقلة تستوعب جميع أو أكثر الأنواع المحتاج إليها في علوم الحديث بأقسامها الثلاثة [59]: حفظ متونها ومعرفة فقهها وغريبها؛ نقد الحديث وتمييز مقبوله من مردوده؛ جمعه وكتابته وسماعه وتطريقه وطلب العلوّ فيه والرحلة، وهو ما بدأ مع تآليف أبي عبد الله الحاكم النيسابوري خصوصا في كتابه "المعرفة"، كما يأتي:

1- جهود الإمام أبي عبد الله الحاكم (405ه):

يعتبر الإمام أبو عبد الحاكم النيسابوري رائد تنويع علوم الحديث، وذلك في تصوري لثلاثة أسباب، هي:

أولا- أنّه أوّل من أطلق على قواعد ومصطلح الحديث: "علوم الحديث"، وجعل ذلك عنوانا لكتابه حيث وسمه بـ: "معرفة علوم الحديث وكميّة أجناسه"، وهي التسمية التي لم يُسبق إليها الحاكم، رغم إنّه مسبوق إلى الكتابة في أنواع مفردة من علوم الحديث، إذ سبقه الرامهرمزيّ إلى تأصيل قواعد الرواية وطلب

الحديث، وتقييد الحديث وحفظه، وآداب كلّ ذلك... كما سبقه غيره إلى تصنيف أنواع حديثيّة مفردة [60].

ثانيا- أنّ قصده من تأليف "المعرفة" جمع قواعد علوم الحديث وأنواعها، لأنّ الحاجة باتت ماسّة في زمانه إليها، لانتشار البدع، وجهل الناس بأصول السنن، وأنواع علم الحديث المهمّة للمشتغل بالحديث طلبا وكتابة وتحديثا، وهو ما عبّر عنه صريحا في مقدمة كتابه، حيث قال: "أمّا بعد: فإني لما رأيت البدع في زماننا كثرت، ومعرفة الناس بأصول السنن قلّت، مع إمعانهم في كتابة الأخبار، وكثرة طلبها على الإهمال والإغفال؛ دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف، يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث، ممّا يحتاج إليه طلبة الأخبار، المواظبون على كتابة الآثار، وأعتمد في ذلك سلوك الاختصار، دون الإطناب في الإكثار، والله الموفق لما قصدته..." [61].

ثالثا- أنّ الحاكم أضاف الأنواع الحقيقيّة لعلم الحديث، وهي المتصلة بحقيقة هذا العلم، والتي يقوم عليها تمييز مقبول الحديث من مردوده؛ فتكلّم على الصحيح والضعيف، والثقات والضعفاء... وهذا هو المطلوب بالأساس من المشتغل بهذا الفنّ [62].

رابعا-أنّ كتابه "المعرفة" من حيث الموضوع، جاء مستوعبا للأقسام الثلاثة [63] المشكّلة لعلوم الحديث؛ على خلاف الكتب السابقة التي كانت تختصّ بنوع واحد من علوم الحديث، أو بأنواع يسيرة، كما هو شأن كتاب "المحدّث الفاصل" للرامهرمزيّ، وهذه الأقسام هي:

-علوم فقه الحديث وغريبه.

-وعلوم نقد الحديث وتمييز صحيحه من سقيمه.

-وعلوم روايته وجمعه وكتابته.

وهي التي قال عنها الحافظ ابن حجر: "فمن جمع الأمور الثلاثة كان فقيها محدِّثا كاملا، ومن انفرد باثنين منها كان دونه، وإن كان ولا بدّ من الاقتصار على اثنين، فليكن الأوّل والثاني"[64].

خامسا- أنّ الحاكم أوّل من اخترع لفظة (نوع) للدلالة على موضوعات علم الحديث، ولهذا جاءت تسمية كتابه "معرفة أنواع علوم الحديث"، في حين كان سابقوه يعتمدون منهج التبويب، فإذا أرادوا أن يفصلوا بين الموضوعات استعملوا لفظة (باب)، وهذا ما لاحظناه عند الرامهرمزي خلافا للحاكم.

ولهذا، فإنّ من يتعامل مع كتاب "المعرفة" يدرك سبق الحاكم إلى التصنيف في علوم الحديث وتنويعها، قال أحمد بن فارس السّلوم: "الحاكم أوّل من صنّف في علوم الحديث: للحاكم أوليّة مهدرة، وسابقة منسيّة، فهو أوّل من جمع علوم الحديث في مصنّف واحد، وهو أوّل من سمّى هذا الفنّ: علوم الحديث"[65].

وقال -ردّا على من يرى أوليّة الرامهرمزي-: "من طالع كتاب الرامهرمزيّ يعلم أنّه غير مختص لجمع أنواع علوم الحديث، ولا قصد مؤلفه من وضعه ذلك، إنما هو كتاب متصل بسنن الرواية والطلب، والكتابة ومناهجها، غير مشتمل على أنواع الحديث من حيث الصحيح والضعيف، والمرسل والمعضل، وما إلى ذلك، وعنوانه مخبر عن واقعه، فهو: المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي"[66].

ويذهب ابن حجر إلى أنّ الحاكم من أوائل من صنّف في علوم الحديث، غير إنّه كحال كلّ مبتدئ لفنّ أعوزه التهذيب والترتيب، حيث قال: "فإنّ التّصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت للأئمّة في القديم والحديث: فمِن أوّلِ من صنّفَ في ذلك... والحاكم أبو عبد الله النيسابوريّ، لكنّه لم يهذِّب ولم يرتِّبْ..." [67].

وفي مناسبة أخرى قال: ... ثم توسّعوا في ذلك، فأوَّلُ من تصدّى له الحاكم أبو عبد الله... [68].

هذا، وقد أوصل أبو عبد الله الحاكم أنواع علوم الحديث إلى اثنين وخمسين نوعا، فقد قال في آخر الكتاب: "ذكر النوع الثاني والخمسين من معرفة علوم الحديث"[69]، وقد شاركه الرامهرمزيّ في تسعة أنواع [70]،

وهي المتعلقة بكيفية الرواية وآدابها...وهذا يدلّك على التفاوت الكبير بينهما في استيعاب أنواع علوم الحديث.

2- جهود الإمام الخطيب البغدادي (463ه) [71]

الخطيب البغداديّ من الأئمّة المجيدين للتصنيف على إكثار فيه، وبهذا تمالأ على وصفه المترجمون، فقال ابن عساكر: "أحد الأئمّة المشهورين، والمصنّفين المكثرين، والحفاظ المبرّزين"[72]، وكثّر السمعانيّ مصنّفاته، فقال: "صنّف قريبا من مائة مصنّف، صارت عمدة لأصحاب الحديث"[73].

وهو مع إيغاله في التصنيف، كان متفنّنا مجيدا، قال عنه ابن الجوزي: "وانتهى إليه علمُ الحديث، وصنَّفَ، فأجاد"[74]، وأثنى على تآليفه، فقال: "ومن نظرَ فيها عرفَ قدر الرجل وما هُيّء له، ممّا لم يتهيّأ لمن كان أحفظ منه، كالدارقطني وغيره"[75].

وقد تقصّى الأستاذ يوسف العشّ مصنّفات الخطيب، معتمدا على مصادر كثيرة متنوعة؛ فأوصلها إلى تسعة وسبعين مصنّفا، حيث قال: "والذي انتهى إليه جمعنا لشتات أسمائها تسعة وسبعون مصنّفا، أمّا ما حصرناه من عدد أجزائها فستّة وثلاثون وأربعمائة جزء"[76].

وكلّ من تتبّعها بعد ذلك -تقريبا- كانت عمدته على فهرسته؛ ومن هؤلاء: الدكتور محمود الطحّان الذي ذكرَ أنّ ما وصلَ إليه هو والأستاذ سعيد العشّ من مصنّفات الخطيب بلغ ثمانين مصنّفا، وذكر عناوينها كلّها اعتمادا على فهرسة يوسف العشّ لها [77]، لكنّه أخطأ في العدّ، فزاد واحدا.

قلت: وقد غفلوا -فيما أرى- عن إحالات الخطيب على كتبه، فأهملوا كتابَ: وجوب العمل بخبر الواحد، فقد أحالَ عليه الخطيب في "الكفاية"، فقال: "باب ذكر بعض الدلائل على صحّة العمل بخبر الواحد ووجوبه، قد أفردنا لوجوب العمل بخبر الواحد كتابا، ونحن نشير إلى شيءٍ منه في هذا الموضع، إذ كان مقتضيا له"[78]؛ فيكون هذا الكتاب هو المتمّم لمصنّفات الخطيب الثمانين [79].

ومن أمعن النظر في هذه المصنّفات، يُلفِها توزّعت على فنون عدّة؛ منها: الأحاديث والمسانيد، والأحاديث المخرّجة، والمسند والمصطلح، وآداب المحدّث والفقيه، والفقه، والزهد والرقائق، والأدب؛ غير إنّ علم الحديث بمختلف أنواعه اختصّ بالحظّ الأوفر من هذه المصنّفات، بما جعلها مصدرا مهمّا، وموردا مَعينا لأهل الحديث في عصره وبعده؛ حتى قال الحافظ أبو بكر بن نقطة الحنبليّ: "كلُّ من أنصفَ عَلِمَ أنَّ المحدّثين بعد الخطيبِ عيالٌ على كتبه"[80].

وأثنى في موضع آخر على سبقه وإبداعه، فقال: "وله مصنّفات في علوم الحديث لم يُسبق إلى مثلها، ولا شبهة عند كلّ لبيب، أنّ المتأخرين من أصحاب الحديث عيال على أبي بكر الخطيب"[81].

والخطيب نهج في تآليفه الحديثيّة منهجين: منهج التنويع المفرد؛ حيث قلّ نوع من أنواع علوم الحديث -تقريبا- إلّا ووضع فيه كتابا مفردا.

ومنهج التنويع الجزئيّ، الذي يبرز من خلال كتابيه اللّذين ألّفهما في الأصول وفي الآداب، وهما: "الكفاية في معرفة أصول علم الرواية"، و"الجامع لأخلاق الشّيخ وآداب السّامع"، قال ابن حجر"...ثم جاء بعدهم الخطيبُ أبو بكر البغداديُّ، فصنَّف في قوانين الرواية كتابا سمَّاه (الكفاية)، وفي آدابها كتابا سمّاه (الجامعُ لآدابِ الشيخِ والسّامع).

وقلَّ فنٌّ من فنون الحديث إلّا وقد صنَّف فيه كتابا مُفردا، فكان -كما قال الحافظُ أبو بكر بن نقطة-: كلُّ من أنصفَ علم أنَّ المحدِّثين بعد الخطيب عيالٌ على كتبه"[82].

وعن توسّع الخطيب في التصنيف والتنويع واستيعابه لأنواع علم الحديث، قال عبد الفتّاح أبو غدّة: "ثمّ تتابع فيه التأليف، وتعدّد فيه التصنيف، فألّف فيه حافظ المشرق الخطيب البغداديّ ت463ه، فأكثر وأوعب،

وأطال ونوّع، حتى تقول: استوعب"[83].

ولأنّ كتاب "الكفاية في معرفة أصول علم الرواية" اعتبر أجلّ كتاب ألّفه الخطيب في أصول علم الحديث، آثرت أن أتناوله بشيء من الدرس، مركّزا على مواطن التجديد والإبداع فيه.

كتاب "الكفاية": ومواطن الإبداع والتجديد:

وهو ما سأتناوله من خلال النقاط الموجزة التالية:

1- اسم الكتاب ودلالته على المضمون: لاشكّ أنّ العنوان هو أُولى وأهمّ عتبات الكتاب؛ لأنّه المرقاة إلى المضمون، والمُظهر للمخبر، كما قال ابنُ سيده: "العُنوان والعِنوان: سمة الكتاب"[84]، والخطيب سمّى كتابه "الكفاية في معرفة أصول الرواية"؛ فجاء مطابقا لمضمونه، الذي عبّر عنه الخطيب بأنّه: "بيانُ أصول علم الحديث وشرائطه"، حيث قال في مقدمته: "وأنا أذكر بمشيئة الله تعالى وتوفيقه في هذا الكتاب ما بطالبِ الحديث حاجة إلى معرفته، وبالمتفقّه فاقة إلى حفظه ودراسته، من بيان أصول علم الحديث وشرائطه...ببيان الأصول من الجرح والتعديل، والتصحيح والتعليل" [85].

2- **الباعث على تأليفه:** وهو ما صرّح به في مقدّمة "الكفاية"، ممّا رآه من انحراف في منهج طلب العلم عند طائفة من أهل زمانه، ممّن استفرغوا جهودهم واستنفذوا أعمارهم في طلب عالي الأسانيد، وتتبّع الشواذّ والمنكرات، والأباطيل والموضوعات؛ فجانبوا منهج السلف المتقدّمين والأئمة المرضيين، القائم على نقد الراوي والمروي، واستنباط ما في السنن من أحكام وآداب، وتمثّل كلّ ذلك [86].

وكأثر لهذا الانحراف في منهج التعاطي مع السنن، نشأت فئة من المحسوبين على أهل الحديث، تخبط في الآثار خبط عشواء، آثرت الاهتمام بالعدد عن الفهم، وبالقشور عن الأصول، وهو ما ألّب على أهل الحديث خصومَهم؛ فطعن فيهم أهل البدع، وذمّهم -لأجل ذلك- المتفقِّهة.

فـ"الكفاية" إذن، جاءت لتجدّد طريقة طلب الحديث، وتحيي منهج السّلف في حفظ السنن، والذبّ عن حياض الدّين، وهو المنهج الذي أرساه الخطيب على الآتي [87]:

- تتبّع الآثار والسنن من مظانّها وحملها عن أهلها.
- التفقّه فيها، والنظر في أحكامها، والبحث عن معانيها، والتأدّب بآدابها.
- الكفّ عن الاشتغال بما يقلّ نفعه، وتبعد فائدته؛ من طلب الشواذّ والمنكرات، وتتبع الأباطيل والموضوعات [88].
- إعطاء الحديث حقّه من الدراسة والحفظ، والتهذيب والضبط.
- التمثّل بما جاء في السنن من عقائد وأحكام وآداب.

هذا، ويمكننا القول إنّ سياج هذا المنهج الأصيل القويم هو: الاستمساك بجلّ أنواع علوم الحديث، وفق رؤية مذاهب سلف الرواة والنقلة، وهو ما نوّه به الخطيب، -في معرض انتقاده لفئام من أهل الحديث في عصره-، "ممَّن انتسبَ إلى الحديث، ولم يعلُق به منه غيرُ سماعه وكتبه، دون نظره في أنواع علمه"[89]، وهذا الانحراف عن سبيل المتقدّمين في حفظ السنن، سعى الخطيب إلى تصحيحه، بـ "الكفاية"، وهي كافية -فيما يرى- لردّ المشتغلين بالحديث إلى المنهج الأوّل، سواء كانوا محدّثين أو متفقّهة، إلّا أنّه قصرَه على أصول علم الرواية فحسب، وأهمل بقيّة أنواع علم الحديث، التي يتطلّبها تكوين طالب الحديث، على طريقة السّلف المتقدمين.

3- **طريقة الخطيب في عرض مادّة كتاب "الكفاية":**

بنى الخطيب كتابه على مقدّمة ضمّنها:

أسباب تأليف الكتاب:

- التنويه بمكانة الأئمّة المحدّثين المتخصّصين فيه، المحقّقين لأصوله، الذين حفظوا على الأمّة سنّة الرسول ﷺ.
- رسم المنهج الصحيح في طلب الحديث، مع الحثّ على التزامه؛ والتحذير من الترف العلميّ، الذي فسّره بتتبّع شواذّ الروايات ومنكراتها، والركض وراء علوّ الإسناد، على حساب الضبط والفقه، وتمثّل ما في السنن من آداب وأحكام.
- بيان موضوع الكتاب، وسرد أهمّ موضوعاته، وهو من إضافات الخطيب في هذا الكتاب.

وهذه المقدّمة من يتأمّلها -خلا سرد الموضوعات-، يجدها استنساخا لمقدّمة "المحدّث الفاصل" للرامهرمزيّ، حيث اتفقتا في المعنى، وافترقتا في المبنى، لفارق بلاغة ابن خلّاد.

أمّا موضوعات الكتاب، فالملاحظ أنّ الخطيب البغداديّ عدل فيها عن التنويع إلى التبويب؛ حيث أطلق على أكثر موضوعاته لفظ: "باب"، كما فعل الرامهرمزيّ في "المحدّث الفاصل"، ولم يسمّها أنواعا، كما فعل الحاكم في "المعرفة"، وكثّر من هذه الأبواب جدّا، حتى بلغت مائة وثمانية وثلاثين بابا؛ بينما نجدها عند الرامهرمزيّ ستة عشر بابا، وهو ما يدلّك على مدى توسّع الخطيب واستيعابه لموضوعات علوم الحديث.

ولا يمثّل "الباب" نوعا أو موضوعا مستقلا بذاته، بل يتألّف الموضوع من مجموعة أبواب.

أمّا من حيث المحتوى، فالملاحظ أنّ الخطيب استهلّ كتابه ببعض الموضوعات ذات الصبغة الأصوليّة، التي اقتضتها حاجة الدفاع عن السنّة، وإثبات حجيّتها، وبيان علاقتها بالقرآن الكريم، ومنزلتها منه، وهذه الموضوعات هي:

أولا- حجية السنّة النبوية: وقد بوّب له الخطيب بقوله: "باب ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله تعالى، وحكم سنّة رسول الله ﷺ، في وجوب العمل، ولزوم التكليف [90]، وساق فيه جملة من الأحاديث الدالّة على حجيّة السنّة النبوية، وأنّها مثبتة للأحكام، ولم يضمّن هذا الباب مادّة أخرى غير الأحاديث.

وهذا المبحث - حجّية السنّة- سبق إليه الشافعيُّ حيث أدرجه في "الرسالة"، ضمن مباحث علوم الحديث، وقد بوّب له بقوله: "بيان فرض الله في كتابه اتباع سنّة نبيّه"[91]، وأقام فيه الأدلة من القرآن على حجيّة السنّة، وأنّها مثبتة للأحكام كالقرآن، وذلك لمواجهة منكري السنّة في عصره، ومنهم: القرآنيون[92] الذين ظهروا في البصرة، وتنادوا إلى الاكتفاء بالقرآن مصدرا للتشريع، وأنّه غنية عن السنّة، وقد ناظرهم الشافعيّ، وأفحمهم بالحجج والبراهين، وقد أشار إلى شيء من ذلك في كتابه "الأمّ"، ضمن: "باب حكاية قول الطائفة التي ردّت الأخبار كلّها"[93].

ثانيا- منزلة السنّة من القرآن: وبوّب له الخطيب بقوله: "باب تخصيص السّنن لعموم محكم القرآن، وذكر الحاجة في المجمل إلى التفسير والبيان"[94].

ومقام السنّة من الكتاب، أنّها تتعاون وتتكامل معه في بيان الأحكام الشرعيّة، فهي:

-تقرّر ما جاء في القرآن وتؤكده.

-تبيّن ما جاء في القرآن؛ فتفصّل المجمل، وتخصّص العامّ، وتقيّد المطلق، وتبيّن الناسخ من المنسوخ عند من يرون جواز نسخ بعض الأحكام.

- تزيد عليه أحكاما ليست واردة فيه[95].

وهذا ما بحثه الخطيب في هذا الباب، وأتى بأمثلة عن بيان السنة للقرآن، بتفصيل مجمله [96]، وتقييد

مطلقه [97]، وتخصيص عامّه [98].

ثمّ روى نصوصا عن بعض الأئمّة في بيان منزلة السنة من القرآن، ومنها قول الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله-: "ما أجسر على هذا أن أقوله [99]، ولكن السنّة تفسّر القرآن، وتعرّف الكتاب وتبيّنه"[100].

وأخيرا، ختم الخطيب هذا الباب بجملة من النصوص، التي تحكي محاورات بعض الأئمة الحفّاظ لمنكري السنّة، وإقامة الحجّة عليهم، بأنّ إنكار السنّة يستلزم تعطيل البيان، وتعطيل البيان مستلزم لتعطيل المبيّن [101]، وإذا أمكن للسنّة الزيادة لبيان القرآن، وكان اتباعها في ذلك واجبا؛ أمكنها أن تستقلّ بإنشاء الأحكام - أيضا-، ولها من وجوب الطاعة والاتباع، كما لها في بقية الأقسام، وهذا ما قصده الخطيب بإسناده في ختام الباب عن الأوزاعيّ قوله: "يقول الله تعالى: ﴿ومَا آتاكُم الرّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: 07]، و﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ الله﴾ [النساء: 80].

ثالثا- أقسام الخبر: وبوّب له الخطيب بـ: "باب الكلام في الأخبار وتقسيمها" [102]، وفيه قسّم الخبر إلى: خبر تواتر، وخبر آحاد، ثمّ قسّم الأخبار عموما إلى ثلاثة أضرب:

- ضرب يعلم صحّته.
- ضرب يعلم فساده.
- وضرب لا سبيل إلى العلم بكونه على واحد من الأمرين دون الآخر [103].

والخطيب هو أوّل من أدخل هذا التقسيم إلى علوم الحديث، فلم يكن معروفا عند الأئمة السابقين، وإنّما تأثّر فيه الخطيب بعلم المنطق، وبما ذكره الأصوليون في مباحث السنة ضمن علم الأصول؛ لذلك قال الحافظ ابن الصلاح: "ومن المشهور: المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاصّ المشعر بمعناه الخاصّ، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره، ففي كلامه ما يشعرُ بأنّه اتّبع فيه غير أهل الحديث، ولعلّ ذلك لكونه لا تشمله صناعتُهم، ولا يكاد يوجد في رواياتهم... ومن سُئل عن إبراز مثالٍ لذلك، فيما يُروى من الحديث، أعياه تطلّبه"[104].

وهذا التقسيم المحدث من الخطيب، استلزم الخوض في مسائل أخرى جزئية بالتّبع، وقد ناقشها الخطيب في الأبواب الآتية:

-"باب الردّ على من قال: يجب القطع على خبر الواحد بأنّه كذب، إذا لم يقع العلم بصدقه من ناحية الضرورة، أو الاستدلال"[105].

وجاءت مناقشتها عقلية بحتة، حيث لم ينقل فيها شيئا عن الأئمة المحدثين.

-"ذكر شبهة من زعم أنّ خبر الواحد يوجب العلم وإبطالها"[106]، وهذا الباب نقل الخطيب مادته كلّها عن الأصوليين، حيث رواها بسنده عن أبي بكر محمّد بن الطيّب الباقلاني، مخالفا بذلك منهجه الذي ألزم به نفسه في المقدمة، ومشى عليه في أغلب أبواب الكتاب، وهو التأصيل بالنقل عن الأئمة المحدّثين.

-"باب ذكر بعض الدلائل على صحّة العمل بخبر الواحد ووجوبه"[107]: وفيه بحث مسألة وجوب العمل بخبر الواحد، وذكر في مفتتحه أنّه ألّف فيها كتابا مفردا، حيث قال: "قد أفردنا لوجوب العمل بخبر الواحد كتابا، ونحن نشير إلى شيء منه في هذا الموضع إذ كان مقتضيا له"[108].

وقد حشد في هذا الباب جملة من الأحاديث والآثار الدالّة على عمل الصحابة بخبر الواحد، ونقل عن الشافعي وأحمد بن حنبل - رحمهما الله- احتجاجهما على العمل به، ثمّ ختم الباب ببيان أنّ الإجماع حاصل على ذلك، حيث قال: "وعلى العمل بخبر الواحد كان كافةّ التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك، ولا اعتراض عليه، فثبت أنّ من دين

جميعهم وجوبه، إذ لو كان فيهم من كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه، والله أعلم"[109].

وتأثُّر الخطيب بعلم المنطق بدا في مباحث أخرى - أيضا-، قال الدكتور حمزة المليباري: "كما أنّ الخطيب البغداديّ أدخل بعض المباحث الجديدة في علوم الحديث متأثّرا بعلم المنطق، كمبحث (المتواتر)، وما يتعلّق به من التفاصيل، وكالآراء حول تعارض الوصل والإرسال"[110].

وسبّب إيراد هذه المباحث والآراء، التي لم تعهد عند الأئمة المحدّثين، انتقادات جمّة للخطيب، حتى رمي بالتناقض في "كفايته"، قال الحافظ ابن رجب: "إنّ الخطيب تناقض، فذكر في كتاب "الكفاية" للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلّها لا تعرف عن أحد من متقدِّمي الحفّاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين"[111].

وأخيرا، فإنّ المتأمّل لموضوعات كتاب "الكفاية" للخطيب، يجد أنّه أخلاها تقريبا من علوم فقه الحديث [112]، وركّز -كما نصّ على ذلك في مقدمته- على أصول علم الرواية، وهذا خلافا لصنيع الرامهرمزيّ، الذي لم يهمل فقه الحديث في "المحدّث الفاصل"، بل دعا إلى العناية به، وبوّب: "القول في فضل من جمع بين الرواية والدراية"[113]، وكذلك فعل الحاكم في "المعرفة"، حيث أدرج فيه عدّة أنواع من علوم فقه الحديث، وهي: فقه الحديث[114]، والناسخ والمنسوخ[115]، والغريب لفظا[116]، ومختلف الحديث[117]، والزيادات الفقهية[118].

1- جهود الحافظ ابن الصلاح وأهمّ الاستدراكات عليه:

أولا- جهود الحافظ ابن الصلاح:

كان الحافظ ابن الصلاح متعدّد الفنون، مجيدا للتصنيف، عاملا بالسنّة، ومجتهدا في الطاعة والعبادة. وقد أثنى عليه أهل العلم بذلك، فقال تلميذه ابن خلّكان: "كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث، والفقه وأسماء الرجال، وما يتعلّق بعلم الحديث ونقل اللغة، وكانت له مشاركة في فنون عديدة، وكانت فتاويه مسدّدة، وهو أحد أشياخي الذين انتفعت بهم"[119].

وقال الذهبيُّ: "وأشغلَ، وأفتى، وجمع وألّف، تخرَّج به الأصحاب، وكان من كبار الأئمة"[120].

وعلى الرغم من اشتغاله بأعباء جسيمة؛ تنوّعت بين الإفتاء، والتدريس في المدارس المشهورة، إلّا أنّه استطاع أن يخلّف ثروة علميّة متنوعة، امتازت بالتحقيق والتجديد والإبداع، وعكست رسوخه في العلم، واستقلاله بآرائه واجتهاداته، ما جعلها محطّ أنظار العلماء، فعكفوا عليها، فكانت محور خدماتهم وأبحاثهم.

ويبقى أهمّ كتاب ألّفه ابن الصلاح: كتابه الذي سمّاه: "معرفة أنواع علم الحديث"، وهو الكتاب الذي وُضع له القبول، وصار مشهورا بنسبته إليه، حتى قال الذهبي في ترجمته: "الإمام الحافظ العلامة...صاحب (علوم الحديث)"[121].

وقد أثنى العلماء على هذا الكتاب، فقال ابنُ جماعة ت733هـ: "الذي أوعى فيه الفوائد وجمع، وأتقن في حسن تأليفه ما صنع"[122]، وكثر الثناء عليه لغزارة فوائده [123]، وإتقان مؤلِّفه حسن تأليفه وإبداعه [124]، واستيعابه لأنواع ومسائل علوم الحديث [125]، واتخاذه أصلا يُرجع إليه، ومحورا للدراسات التي جاءت بعده[126].

طريقة ابن الصلاح فيه:

قدّم ابن الصلاح لكتابه بمقدمة بيّن فيها أهميّة علم الحديث، وحاجة علماء الشريعة عموما إليه، وأنّ من أهمله؛ فحش غلطه، واستبان خلله، حيث قال: "وهو من أكثر العلوم تولُّجا في فنونها، لا سيّما الفقه الذي هو إنسان عيونها، ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنّفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به

العلماء"[127].

ثمّ ساق سبب تأليفه لكتابه، وهو ما رآه من إعراض عن علم الحديث، وخلل في طريقة طلبه لدى مَن بقي مشتغلا به، حيث اكتفوا منه بمجرد السّماع والكتابة؛ حتى فشا الجهل بعلومه وقواعده، فقد قال: "فحين كاد الباحث عن مشكله لا يُلفي له كاشفا، والسّائل عن علمه لا يَلقى به عارفا، منَّ الله الكريم - تبارك وتعالى- عليَّ، - وله الحمدُ أجمعُ- بكتابِ " معرفة أنواع علم الحديث "، هذا الذي باح بأسراره الخفية، وكشف عن مشكلاته الأبيّة، وأحكم معاقده، وقعَّد قواعده، وأنار معالمه، وبيَّن أحكامه، وفصَّل أقسامه، وأوضح أصوله، وشرح فروعه وفصوله، وجمع شتات علومه وفوائده، وقنص شوارد نكته وفرائده"[128].

ثمّ سرد ابن الصلاح موضوعات كتابه، وهي أنواع علم الحديث التي انتهى بها إلى خمسة وستين نوعا؛ مبتدئا بـ: معرفة الصحيح من الحديث، ومختتما بـ: معرفة أوطان الرواة وبلدانهم.

ورغم قيمة كتاب ابن الصلاح العلميّة، التي لا يختلف فيها اثنان، إلّا أنّه انتقد بسبب ترتيبه، وسبب ذلك أنّ ابن الصلاح أملاه على تلاميذه املاءً، وفي مجالس متعدّدة، فلم يقع مرتّبا كما يشتهيه، وهو ما ذكره ابنُ حجر مجملا، حيث قال: "فجمعَ لمَّا وُليَ تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفيّة كتابه المشهور، فهذَّب فنونه، وأملاه شيئا بعد شيء؛ فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب"[129].

وفصّل السببَ تلميذُه البقاعيّ، فقال: "قيل إنَّ ابنَ الصلاح أملى كتابه إملاءً، فكتبه في حالِ الإملاء جمع جمّ، فلم يقع مرتَّباً على ما في نفسه، وصارَ إذا ظهر له أنّ غير ما وقعَ له أحسن ترتيباً، يراعي ما كتب منَ النُّسخ، ويحفظ قلوبَ أصحابها، فلا يغيّرها، وربّما غابَ بعضُها، فلو غيّر ترتيب غيرِهِ تخالفت النُّسخُ، فتركها على أوَّلِ خاطر"[130].

أمّا مصادره، فقد كان جلّ اعتماده فيه على كتب الحاكم النيسابوريّ، وأهمّها كتاب "معرفة علوم الحديث"، وكتب الخطيب البغداديّ، وخاصّة: كتاب "الكفاية"، قال ابن حجر: "واعتنى بتصانيف الخطيب المفرّقة، فجمع شتاتَ مقاصدها، وضمَّ إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرَّق في غيره، فلهذا؛ عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارضٍ له ومنتصر"[131].

مواطنُ الجدة في كتاب ابن الصلاح:

ضمّن ابن الصلاح كتابه خمسة وستين نوعا من أنواع علم الحديث، والملاحظ على هذه الأنواع أنّها غطّت جميع أقسام علوم الحديث، ولم تستثن علوم فقه الحديث، كما فعل سلفه الخطيب في "الكفاية"، التي خصّصها لأصول الرواية، ضاربا صفحا عن فقه الحديث، فقد نوّع ابن الصلاح بـ: معرفة غريب الحديث، ومعرفة ناسخ الحديث ومنسوخه، ومعرفة مختلف الحديث، وإن أخلاه من بعضها، كمعرفة أسباب ورود الحديث، وهو نوع مهمّ لفهم الحديث. ويمكن تسجيل بعض مواطن الجدة في كتابه فيما يأتي [132]:

1- ضبطه لأنواعه بتعاريف تحدّ ماهيتها، مهتديا في ذلك بطريقة الأصوليين، وهو في هذه التعريفات إمّا: - مبتكرٌ، كما في: الصحيح [133]، والمعضل [134]، والمعلّل [135]، والمضطرب [136]؛ أو ناقلٌ لها ومقرّ، كما في: المقطوع [137] مثلا.

وإذا اختلفت التعريفات، فهم إمّا مرجّح بينها، وهو الغالب، كما في: الحسن [138]، والمتّصل[139]، والمرسل[140]؛ وإمّا تارك للترجيح، وهو النادر، كما في: المسند [141]؛ حيث نقل تعريفه عن أبي بكر الخطيب، ثمّ عن أبي عمر بن عبد البرّ، ثمّ عن أبي عبد الله الحاكم، وعقّب بقوله: "فهذه أقوال ثلاثة مختلفة"[142]، ولم يزد شيئا.

وقد يتفنّن ابن الصلاح في حدّ أنواعه؛ فيعرّف بالمثال، كما في: المقلوب[143]، والمزيد في متصل الأسانيد [144]؛ أو بذكر الأقسام، كما في: التدليس [145]، ومعرفة الأفراد [146]، والمدرج[147]، ومختلف الحديث[148]؛ وربما عرّف النوع بذكر حكمه، كما في: الموضوع [149].

وهذا الجهد العلميّ من ابن الصلاح عمل تجديديّ؛ ذلك أنّه استثمر المصطلحات الحديثية التي كانت دائرة بين الأئمة السابقين، والنصوص المأثورة عنهم، واجتهد في تقييدها بتعريفات دقيقة، وتتبع أقسامها، وتوضيحها بالأمثلة التطبيقيّة، وإعادة عرض كلّ ذلك، وفق منهج وترتيب جديدين، فهو بهذا مجدّد في وسائل التعليم، وطرائق تقريب علوم الحديث من طلّابها، وهو ما استفاده من حصيلة تجاربه في تدريس علوم الحديث، قال الدكتور حمزة المليباري: "مقدّمة ابن الصلاح يعدّ أوّل كتاب استحدث فيه منهج جديد لطرح مسائل علوم الحديث، إذ يشتمل هذا المنهج على جمع المصطلحات التي وردت عن أئمّة الحديث في عصور الرواية، ووضع تعريفات لها وفق قواعد منطقية، من أجل تقريب تلك المصطلحات إلى فهوم المبتدئين، وتسهيل حفظها عليهم، وبذلك صار هذا العلم مشهورا بعلم مصطلح الحديث"[150].

2- تقسيمه بعض الأنواع تقسيمات مبتكرة، كما في: الصحيح، والحسن، والشاذ، والمنكر...

3- بيانه لأهميّة الأنواع التي ضمّنها كتابه، كقوله في معرفة المصحّف: "هذا فنّ جليل إنّما ينهض به الحذاق من الحفاظ"[151]، وفي مختلف الحديث: "وإنّما يكمل للقيام به الأئمّة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغوّاصون على المعاني الدقيقة"[152].

4- العناية بذكر من صنّف في الأنواع التي وردت في كتابه.

5- حشد الأمثلة لأنواعه للإفهام، ممّا أضفى على كتابه صبغة تطبيقيّة.

أمّا من حيث التنويع، فقد أوصل ابن الصلاح أنواع علوم الحديث في كتابه إلى خمسة وستين نوعا، ثم قال: "وذلك آخرها، وليس بآخر الممكن في ذلك، فإنّه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى..."[153].

ومع إقراره بإمكان الارتقاء بالأنواع إلى عدد أعلى، فإنّه قلّل من فوائد الاستطراد في التنويع، وثبّط من يفكّر في الزيادة عليه بقوله: "ولكنّه نصب من غير أرب"[154].

ثانيا- أهمّ الاستدراكات على الحافظ ابن الصلاح:

مع أنّ الحافظ ابن الصلاح أوصل أنواع علم الحديث إلى خمسة وستين نوعا، فقد سجّل المتعقِّبون عليه إغفاله أنواعا كثيرة، كان حقّها أن تذكر ضمن أنواع علم الحديث؛ لأهميّتها وللحاجة إليها، إنْ في توثيق الرواية وتمحيصها، أو في فهمها وتفقّهها، وممّن استدرك عليه:

1- استدراكات بدر الدين الزركشي (ت 794هـ): فقد استدرك على ابن الصلاح في تنكيته على كتابه "معرفة أنواع علم الحديث"، ثلاثةَ عشر نوعا آخر، حيث قال في المقدّمة: "الثالث: أنّه –أي ابن الصلاح- أنّه أهمل أنواعًا أخَر"[155]، ثمّ نقل عن الحازميّ قوله: "علمُ الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقربُ من مائة نوع، ذكرَ منها طائفة أبو عبد الله الحافظ [156] - رحمة الله عليه- في "معرفة أصول الحديث"، وكلُّ نوعٍ منها علمٌ مستقلٌّ، لو أنفد الطالب فيه عُمُرَه، لما أدرك نهايته. ولكنّ المبتدئ يحتاج أن يستطرف من كلِّ نوع، لأنها أصول الحديث، ومتى جهل الطالب الأصول، تعذَّر عليه طريق الوصول"[157].

وهذه الأنواع هي:

1- مَنْ لم يرو إلا عن شخصٍ واحد [158].

2- رواية الصحابة بعضهم عن بعض [159].

3- رواية الصحابة عن التابعين [160].

4- رواية التابعين بعضهم عن بعض [161].
5- معرفة من أشترك من رجال الإسناد في فقه أو بلد أو إقليم [162].
6- معرفة أسباب الحديث [163].
7- معرفة التاريخ المتعلق بالمتن [164].
8- معرفة تفاوت الرواة لقولهم هو دون فلان وليس هو عندي مثل فلان وغير ذلك [165].
9- معرفة الأوائل والأواخر [166].
10- معرفة الأصحّ [167].
11- الجمع بين معنى الحديث ومعنى القرآن وانتزاع معاني الحديث من القرآن [168].
12- الكلمات المفردة التي اخترعها النبي صلى الله عليه وسلم [169].
13- معرفة الأماكن واختلافها وضبط أسمائها [170].

وطريقة بدر الدين الزركشيّ في إيراد هذه الأنواع المستدركة على ابن الصلاح كما يلي:

- ذكر النوع المستدرك.
- ذكر فائدة معرفته، وقد يذكر أحيانا مزالق الجهل به [171].
- التنبيه على موضع دمجه عند ابن الصلاح، إن كان مندمجا عنده في نوع آخر [172].
- دفع ما يتوهم من تداخله مع نوع آخر [173].
- ذكر أقسامه إن كان له أقسام أو أنواع [174].
- ذكر من صنّف فيه من العلماء [175].
- التمثيل له بأمثلة تطبيقيّة، وهذا في كلّ الأنواع التي استدركها تقريبا.

هذا، ونلاحظ أنّ الزركشي عند استدراكه لهذه الأنواع، وذكره لهذه المقاصد، لم يلتزم في إيرادها ترتيبا واحدا، بل يقدّم ويؤخر بحسب كلّ نوع، ثمّ إنّ هذه الزيادات تنوّعت بين ما يخدم النقد والحكم على الحديث؛ وبين ما ينفع في فهمه وفقهه؛ مثل: معرفة من اشترك من رجال الإسناد في فقه...لكونه مفيدا في الترجيح عند الاختلاف، ومعرفة أسباب الحديث، الذي يعين على الفهم، وليس بخاف أهميتها في تفقّه النصوص، ومعرفة التاريخ المتعلّق بالمتون، المفيد في باب النسخ، وفي تاريخ التشريع، وهكذا...

كما يمكن - أيضا- تسجيل أنّ بعض هذه الأنواع المستدركة، لم ينل -على أهميّته- حقّه من الدراسة، حيث اكتفى الزركشيّ بذكره فحسب، وربما اكتفى بذكر مثال عنه.

2- استدراكات سراج الدين البلقيني (ت 805 هـ): استدرك البلقينيّ على ابن الصلاح خمسة أنواع، حيث قال: "وزدنا في الأنواع خمسة، تكملة للسبعين، كما يظهر ذلك ويَبين..." [176].

وهذه الأنواع هي:

- رواية الصحابة بعضهم عن بعض.
- رواية التّابعين بعضهم عن بعض.
- معرفة من اشترك من رجال الإسناد في فقه أو بلد أو إقليم أو غير ذلك.
- معرفة أسباب الحديث.
- التاريخ المتعلّق بالمتون.

والملاحظ، أنّ جلّ هذه الأنواع قد وردت في زيادات الزركشيّ، كما أنّ البلقينيّ لم ينشط في استقصاء مقاصد كلّ نوع كما فعل الزركشيّ.

3- استدراكات الحافظ ابن حجر (852هـ): فقد ذكر في نكته على كتاب ابن الصلاح أنّه استدرك عليه أنواعا أخر، تزيد على خمسة وثلاثين نوعا، قال-رحمه الله-: "وقد فتح الله - تعالى- بتحرير أنواع زائدة على ما حرّره المصنِّف تزيد على خمسة وثلاثين نوعا، فإذا أضيفت إلى الأنواع التي ذكرها المصنّف، تمَّت مائة نوع، كما أشار إليه الحازمي وزيادة... وفتحَ الله بباقي ذلك من تتبّع مصنّفات أئمّة الفنّ، كما سنسردها -إن شاء الله تعالى- عند فراغ هذه النكت، ونتكلَّم على كلِّ نوع منها، بما لا يقصر، إن شاء الله تعالى عن طريقة المصنّف. والله المستعان"[177].

ولم يذكرها ابن حجر، لأنّه لم يكمل كتابه[178].

4- استدراكات الحافظ السيوطيّ (911هـ): استدرك السيوطيّ على ابن الصلاح أنواعا أخرى من علم الحديث، حيث قال بعد تمام النوع الخامس والستين: "هذا آخر ما أورده المصنّف - رحمه الله تعالى- من أنواع علوم الحديث تبعا لابن الصلاح، وقد بقيت أنواع أخر، ها أنا أوردها والله - سبحانه وتعالى- المستعان"[179].

وقد أوصلها في كتابه "التدريب" إلى ثلاثة وتسعين نوعا، حيث قال: "النوع الثالث والتسعون: معرفة الحفاظ"[180].

والملاحظ على زيادات السيوطيّ أنّ منها:

أولا- ما جاء عند ابن الصلاح مندمجا في أنواع أخرى.

ثانيا- ما استدركه السراج البلقينيّ على ابن الصلاح.

ثالثا- ما ذكره ابن حجر في "النخبة"، أو في "النكت على كتاب ابن الصلاح".

وعليه، فإنّ السيوطيّ يصفو له من هذه الأنواع أحد عشر فقط، وهو مقدار زياداته على ابن الصلاح، وسرد هذه الأنواع كالآتي:

- المستفيض[181].
- المحفوظ[182].
- المعروف[183].
- المحرّف[184].
- المتروك[185].
- ما رواه الصحابة عن التابعين عن الصحابة[186].
- معرفة السماء التي يشترك فيها الرجال والنساء[187].
- معرفة من وافق اسمه نسبه[188].
- معرفة من لم يرو إلا حديثا واحدا[189].
- معرفة من أسند عنه من الصحابة الذين ماتوا في حياة الرسول ﷺ[190].
- معرفة الحفاظ[191].

وهكذا، نمت أنواع علم الحديث وتزايدت، وبتأمّل هذه الزيادات، نجد منها أنواعا تخدم جوانب توثيق الحديث ونقده؛ وأنواعا أخرى تخدم جانب فهم الحديث، وتسهّل استنباط فقهه، ولاشكّ، أنّ الذي دعا إلى استدراكها على ابن الصلاح، هي الحاجة إليها؛ لا مجرّد التفنّن المنهجيّ، وهذا ما نبّه عليه المستدركون، ومنهم الزركشيّ، حيث قال: "السادس: معرفة أسباب الحديث، قيل: وقد صنَّف ابن الجوزيّ فيه تصنيفا، ولم يكمله، كنظير أسباب نزول القرآن الكريم، وهو من أهمَّ أنواع علم الحديث"[192].

وقال سراج الدين البلقيني عن علم "معرفة التاريخ المتعلّق بالمتون": "التاريخ المتعلّق بالمتون، وذلك ما ينفع في الفنون"[193].

وهكذا، بعد هذا العرض، نصل إلى أنّ ابن الصلاح أو من جاء بعده، لم يقصد أيٌّ منهم استيعاب جميع أنواع علم الحديث، وإنّما بيّنوا ما هم في حاجة إلى تقعيده، كما إنّ بعض الفنون الحديثية استلهما المستدركون من نظيرها في علوم القرآن، كعلم أسباب الحديث مثلا، وهذا يجعل عملية توليد علوم الحديث إن وجدت الحاجة إلى ذلك أمرا مشروعا بل مطلوبا، لاسيّما إذا توقف على ذلك توثيق نصوص السنة، وصحّة فهمها، وتنزيلها على الواقع.

المطلب الرابع: أهمّ وأبرز جهود المعاصرين

اختلفت وجهات نظر الباحثين في علوم الحديث في واقعنا المعاصر، حول جدوى توليد أنواع علم الحديث، واستحداث أنواع جديدة؛ فذهب بعضهم إلى أنّه لا فائدة في ذلك ما دام الأئمة القدامى قد وفوا بهذا الجانب، واستحدثوا كلّ ما تدعو إليه الحاجة من أنواع حديثيّة، وعليه، فإنفاق العمر في ذلك نصب بلا أرب كما قال ابن الصلاح -رحمه الله-، ولأنّه مهما رأيت نوعا جديدا مستحدثا، إلّا ووجدت أصل مادّته مذكورا في كتب المتقدّمين، بل لربما وجدته مذكورا بذاته ضمن نوع آخر من الأنواع، أو معبّرا بمصطلح غير ما اشتهر به؛ ونماذج ذلك كثيرة في حركة استدراكات الأئمة بعضهم على بعض، وهذا الاتجاه مؤيد برأي الحافظ ابن الصلاح، الذي قال - بعد أن عدّد أنواعه التي ضمّنها كتابه-: "وذلك آخرها، وليس بآخر الممكن في ذلك، فإنّه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى..."[194].

وبعد إقراره بإمكان الارتقاء بالأنواع إلى عدد أعلى، قلّل من فوائد الاستطراد في التنويع، وثبّط من يفكّر في الاستدراك والزيادة عليه بقوله: "ولكنّه نصب من غير أرب"[195].

وممّن سار على هذا الرأي من المعاصرين: أحمد بن فارس السلوم -محقّق كتاب "معرفة علوم الحديث" للحاكم-، حيث قال: "... وكذلك انقطع في هذا العهد زيادة نوع من علوم الحديث، أو إحداث مدٍّ في سلسلتها، إذ أنّ الأئمّة قد وفوا هذا الجانب حقّه، وأتوا على المراد منه، ولذلك مهما رأيت من أنواع زيدت في علوم الحديث، تجد أصل مادتها في كتب المتقدمين، والأولى للمشتغلين من أهل العصر أن يصرفوا الجهد في ضبط أمهات هذا الفنّ، وفي تحرير نصوصها، ولعلّ لنا نصيبا من ذلك فيما تصدينا له"[196].

والحقيقة أنّ المتأمّل في حركة تنويع علم الحديث؛ يدرك بما لا يدع مجالا للشكّ الحاجة إلى التنويع المستمر لهذا العلم، لأنّه كما قال ابن الصلاح وغيره: "فإنّه -أي: علم الحديث- قابلٌ للتنويع إلى ما لا يحصى..."[197]، وقال الحافظ ابن حجر -بعد عرضه أنواعه في خاتمة النخبة-: "وصنّفوا في غالب هذه الأنواع؛ على ما أشرنا إليه غالبا. وهي -أي: هذه الأنواع المذكورة في هذه الخاتمة- نقل محض، ظاهرة التعريف، مستغنية عن التمثيل. وحصرها متعسِّر؛ فلتراجع لها مبسوطاتها؛ ليحصل الوقوف على حقائقها"[198].

وعليه، فإنّه كلّما دعت الحاجة إلى تنويع علم الحديث؛ لزم المشتغلين به أن يوفّوا بذلك، ويبذلوا قصارى جهودهم، لسدّ حاجات عصرهم العلميّة، أسوة بأسلافهم الذين انبروا لذلك منذ القديم.

وها هو الإمام أبو عيسى الترمذيّ صاحب "السنن"، يبرّر إقدامه على ما وقع في كتابه "السنن" من تجديد؛ تمثّل في إيراد أقوال الفقهاء، وعلل الأحاديث؛ بما رآه من جرأة سلفه من الأئمّة على أشياء لم يُسبقوا إليها، حيث قال: "وإنّما حملَنا على ما بيّنّا في هذا الكتاب من قول الفقهاء، وعلل الحديث؛ لانّا سُئلنا عن هذا فلم نفعله زمانا، ثمّ فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس؛ لأنّا قد وجدنا غيرَ واحد من الأئمّة تكلّفوا من

التصنيف ما لم يسبقوا إليه"[199].

ولهذا عَرف هذا العصر محاولات توليد أنواع جديدة من علم الحديث، جاءت تلبيةً للحاجات العلميّة المستجدة؛ سواء منها ما تعلّق بخدمة الحديث في شقّه الإسنادي النقديّ، أو في جانبه الفقهيّ.

وممّن وجدناه حاول ذلك: الدكتور محمّد أبو الليث الخيرآبادي، حيث قال في مقدّمة كتابه: "علوم الحديث أصيلها ومعاصرها": "وزدتُ في علوم الحديث بعض المباحث لأوّلِ مرّة - والحمد لله على ذلك- مثل مباحث: "تعريف معاصر للمحدّث"، و:تنسيق جديد لمكانة السنّة التشريعيّة والمعرفيّة"، و"ترتيب مبتكر لحفظ السنّة"، و"صياغة جديدة للأسباب المقصودة للوضع في الحديث"، و"الأحاديث الصالحة للترقية وغير الصالحة لها"، و"عواضد صالحة لترقية الحديث الضعيف غير تعدّد الطرق، وعواضد غير صالحة لها"، و"والبعد الزمانيّ والمكانيّ في السنّة"، وأخرى غيرها كثيرة في ثنايا المباحث، كما سيراه القارئ الكريم إن شاء الله العزيز"[200].

ومع أنّ بعض هذه المباحث مذكورة في كتب المتقدّمين، سواء على سبيل الاشتراك مع أنواع أخرى؛ ك: "البعد الزمانيّ والمكانيّ في السنّة"، فإنّه داخل في نوع: "التاريخ المتعلّق بالمتن"، وهو من استدراكات الزركشيّ [201] على ابن الصلاح، وتابعه عليه السراج البلقينيّ [202]؛ إلّا أنّ مظاهر الجدة والإضافة موجودة في هذه المحاولة العلميّة، وهو شيء محمودٌ يحسب للباحث.

ومنها -أيضا- ما كتبه أستاذنا: د. مصطفى حميداتو، تحت عنوان: "الوجوه والنظائر الحديثيّة وأثرها في فقه الحديث"، ناسجا على منوال علم "الوجوه والنظائر" من علوم القرآن، قال ابن الجوزيّ: "وبعدُ لما نظرتُ في كتب الوجوه والنظائر، التي ألّفها أربابُ الاشتغال بعلوم القرآن"[203].

وقد عرّفه ابن الجوزيّ، بـ: "أن تكون الكلمة واحدةً، ذُكرت في مواضعَ من القرآن على لفظٍ واحدٍ، وحركةٍ واحدة، وأريد بكلِّ مكان معنى غير الآخر، فلفظُ كلِّ كلمة ذُكرت في موضع نظيرٌ للفظ الكلمة المذكورة في الموضع الآخر؛ وتفسير كلّ كلمة بمعنى غير معنى الأخرى، هو الوجوه.

فإذن النظائر: اسم للألفاظ، والوجوه: اسم للمعاني، فهذا الأصل في وضع كتب الوجوه والنظائر"[204].

وهذا العلم تناوله المحدّثون ضمن أنواع حديثيّة مختلفة؛ كـ: "غريب الحديث" مثلا؛ لكن لا أحد أفرده بالتأليف -على أهميته في تذليل فهم الحديث- كنوع من أنواع علم الحديث، على شاكلة بقية الأنواع، التي وقع التعريف بها، وذكر فائدتها، وأقسامها، ومن ألّف فيها من الأئمة، وذكر أمثلتها، وهلمّ جرا.

ولأجل ذلك، جاءت محاولة الدكتور حميداتو للتعريف بهذا العلم، وبيان فائدته، وسوق نماذج تطبيقية عنه، حيث قال: "وفي هذا المبحث، سأضع بين يدي القارئ الكريم جملة من الوجوه والنظائر الحديثية الواقعة في أمّهات كتب الحديث، خاصّة الصحاح الثلاثة: موطأ مالك بن أنس، وصحيح الإمام البخاريّ، وصحيح الإمام مسلم، إضافة إلى كتب السنن، ومسند الإمام أحمد...إلى أن قال: وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ الإحاطة بجميع النظائر والوجوه الحديثية عمل غير يسير، كون أحاديثه -صلى الله عليه وسلم- تعدّ بعشرات الآلاف، وحسبي من هذا المبحث أن أثير هذا الموضوع بعرض نماذج مختلفة كما أسلفت"[205].

ومنها -أيضا-: ما كتبه الدكتور بسّام بن خليل الصفديّ تحت عنوان: "علم شرح الحديث دراسة تأصيليّة منهجيّة"، وهو الكتاب الذي صدر عن دار المقتبس.

ومنها - أيضا-: "الحديث المكيّ والمدنيّ معالم وضوابط"، وهو عبارة عن مقال للدكتور: عبد الكريم توري، وواضح من العنوان أنّ الباحث كتب في هذا العلم الحديثيّ تأسيسا على علم المكي والمدنيّ، وهو من علوم القرآن.

وقد عرّف الحديث المكيّ بأنّه: "الحديث الذي أضيف إلى رسول الله ﷺ بمكّة، سواء أكان قبل الهجرة إلى المدينة، أو بعدها"[206].

بينما عرّف الحديث المدنيّ بأنّه: "الحديث الذي أضيف إلى رسول الله ﷺ بالمدينة المنورة بعد الهجرة"[207].

وهكذا، عرف واقعنا المعاصر عديد الجهود التجديديّة؛ سواء بالتأليف في أنواع جديدة من علم الحديث، أو تطوير أنواع لم تنل حقّها من البحث والدراسة، وما ذلك إلّا استجابة للحاجات العلميّة المستجدّة، وتقريبا لعلوم الحديث من طلابها، وتقديمها لهم في صورة ميسّرة قريبة التناول، كما أنّ هذه المحاولات تروم تسهيل التعامل مع السنّة النبوية، وتصويب فهمها واستنباط الفقه منها، وحسن تنزيلها على الواقع؛ حتى تكون نبراسا للناس في حياتهم.

خاتمة:

وهكذا، بعد هذا العرض المستفيض، الذي وقفنا فيه عند مختلف المحطّات العلميّة لتنويع علم الحديث؛ حيث كانت بداياتها عبارة عن مباحث حديثيّة قليلة، جاءت ممزوجة مع مباحث فنون أخرى، كعلم أصول الفقه مثلا؛ كما هو حال "الرسالة" للشافعيّ، كما ظهر التنويع المفرد، الذي يقوم على التأليف في نوع حديثيّ واحد، وذلك لمواجهة حاجات علميّة مستجدة، كتصحيح انحراف في منهج طلب الحديث، أو الدفاع عن السنّة والردّ على أعدائها، ودفع الشبهات عنها، ثمّ اتجه التأليف إلى ضمّ عدد من أنواع علم الحديث في مؤلَّف واحد، ويُعدّ الرامهرمزيّ رائدا في ذلك، ثمّ جاء أبو عبد الله الحاكم النيسابوري الذي يعدّ أوّل من نوّع علوم الحديث تنويعا شاملا، ثمّ تلاه الخطيب البغداديّ، الذي توسّع في التنويع والتأليف، وكلّ من جاء بعده اعتمد عليه، واستفاد من مؤلفاته، كالحافظ ابن الصلاح الذي يعدّ من أبرز المجددين؛ حيث أصّل أنواعا، واستدرك أخرى، وأبدع في طريقة عرضها وتهذيبها وترتيبها، كما يُعتبر مجدّدا في طريقة تدريس علوم الحديث، ثمّ جاء من بعده من استدرك عليه بعض الأنواع، وهكذا نمت أنواع علوم الحديث وتكاثرت، حتى قاربت المائة نوع، ورأينا أنّ واقعنا المعاصر لم يخل من محاولات تنويع وإضافة، جاءت استجابة للحاجات المستجدة إليها.

ويمكن تلخيص أهمّ نتائج هذا البحث في النقاط الآتية:

- ضبط تجديد أنواع علم الحديث، بأنّه: "تلك الجهود التي بذلها الأئمة في استحداث أنواع وقواعد غير مسبوقة، أو تأصيلها، أو توسيع دلالاتها، أو إعادة عرضها بكيفيّة تجعل تلقيها وتدريسها ميسورا، تلبية للمتطلبات والحاجات العلمية الآنية".
- عرف علم الحديث في الماضي والحاضر جهودا معتبرة للتجديد في أنواعه وقواعده وطريقة عرض كلّ ذلك، ولكنّ هذا المقال ركّز على حركة التنويع ودوافعها وأهدافها.
- عرفت أنواع علم الحديث منذ بدء التصنيف فيها إثراء وتجديدا متواصلا.
- التنويع المفرد لعلم الحديث، هو التأليف في أنواع حديثية مفردة، بداياته كانت في القرن الثاني الهجريّ، ويمكن اعتبار صنيع الشافعيّ في "الرسالة" من هذا القبيل.
- تجديد الشافعيّ تمثل في تنظير وتأصيل جملة من قواعد علم الحديث؛ تطلّبها الدفاع عن السنة ونقلتها.
- التنويع الجزئي لعلم الحديث، هو ضمّ أنواع حديثيّة إلى بعضها في مؤلّف واحد، وقد جسّده ابن خلاد الرامهرمزي في "المحدث الفاصل".
- إضافة إلى التنظير والتأصيل، سعى الرامهرمزي إلى تصحيح أخطاء منهجية في طلب الحديث انتشرت

في عصره.
- المنهج الصحيح في تلقي علم الحديث - حسب الرامهرمزي- يتأسّس على الجمع بين الحفظ والفهم، والرواية والدراية.
- الحاكم أبو عبد الله بتأليفه لـ: "المعرفة" يعدّ رائد التنويع الشامل لعلم الحديث، الذي يقوم على ضمّ كلّ أنواع الحديث أو أغلبها في مصنّف واحد.
- توسّع الخطيب في التنويع والتأليف، حيث ألّف في أغلب الأنواع الحديثية.
- لم يستوعب الخطيب في "كفايته" كلّ أنواع علم الحديث، وإنّما خصّه بأصول الرواية فقط.
- يعتبر الحافظ ابن الصلاح من أبرز المجددين في أنواع علم الحديث؛ بما استحدثه من أنواع وأقسام غير مسبوقة.
- يعدّ ابن الصلاح مجددا بإعادة ترتيبه وتهذيبه لقواعد وأنواع علم الحديث، وعرضها بطريقة جديدة ميسرة.
- سجّل البحث جملة من الاستدراكات على ابن الصلاح في أنواع علم الحديث.
- عرف واقعنا المعاصر محاولات عديدة، لابتكار أنواع حديثية جديدة، تستجيب للحاجات العلمية المتجددة.

وفي الأخير، أرى من الأهمية بمكان - استكمالا للبحث- الإيصاء بما يلي:
- مواصلة البحث حول الجهود التجديدية في أنواع علم الحديث وتدقيقه، للوقوف على مواطن الجدة والقدم فيها.
- مواصلة البحث والكتابة في الأنواع القديمة والمستدركة بالطريقة نفسها التي كتب فيها القدامى، والتي تأسّس على التعريف بالنوع، وذكر فائدته، ومن ألّف فيه، وأقسامه، وأمثلته التطبيقية.
- مواصلة البحث في تأصيل الأنواع الحديثية المحتاج إليها في الدفاع عن السنة، والتي اتخذها أعداؤها نافذة للطعن عليها.

وفي الأخير، أرجو أن أكون قد وفقت في الإجابة على إشكالية هذا البحث، وحسن عرض مادّته العلمية، وأسال الله أن يتقبله مني، ويجعله نافعا لمن قرأه، آمين.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي، الشّذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح -رحمه الله تعالى-، ت: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرّشد، ط: 01، 1418هـ 1998م. - ابن رجب الحنبليّ، شرح علل الترمذي، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، السعودية، ط:6، 1439ه/2018م.
- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ت: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1412هـ/ 1992م.
- أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1404هـ/1984م.
- أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د ط، 1415ه/1995م.
- أبو بكر ابن نقطة الحنبلي البغدادي، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ت: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:01، 1408هـ / 1988م.
- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ت: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:01، 1422هـ/ 2002م.

- أبو بكر الخطيب البغدادي، تالي تلخيص المتشابه، ت: أبو عبيدة مشهور آل سلمان، وأبو حذيفة أحمد الشقيرات، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط:01، 1417ه/1997م.
- أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي، عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، ت: عبد الله كنون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط: 02، 1393هـ/ 1973م.
- أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، الأنساب، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط:01، 1382هـ/ 1962م.
- أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، ت: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط: 01، 1424ه/2003م.
- أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تعليق: د. عبد الفتاح بن ظافر كبَّارة، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط:02، 1431ه/2010م.
- أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعيّ، الأمّ، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ط، 1410هـ/1990م.
- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة -رضي الله عنهم-، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط ت.
- أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة الترمذيّ، السنن، عناية: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 1425ه/2005م، كتاب العلل.
- أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ت: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: 03، 1404ه/1984م.
- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: 04، 1407ه/1987م.
- أحمد بن عبد الرحيم المعروف بـ: الشاه ولي الله الدهلوي، حجّة الله البالغة، ت: السيد سابق، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط:01، 1426ه/2005م.
- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 1399ه/1979م.
- أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط: 01، 1429هـ/ 2008م.
- بدر الدّين محمّد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ت: د. زين العابدين بن محمّد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1419هـ/ 1998م.
- برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، ت: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط: 01، 1428ه/ 2007م.
- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي، ت: عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
- جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، ت: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط:01، 1404هـ / 1984م.
- حمزة عبد الله المليباري، الأصالة والتجديد في دراسة علوم الحديث، مجلة الإحياء، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 01، الجزائر، ع: 05، 2002م.
- زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصلاح، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1389هـ/1969م.
- سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث، ت: عبد الله بن يوسف الجديع، ، دار فواز للنشر، السعودية، ط: 01، 1413ه.
- شّبِّير أحمد العثماني الهنديّ، مبادئ علم الحديث وأصوله، عناية: عبد الفتّاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط: 04، 1432ه/2011م.

- شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط ت.
- شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ، سير أعلام النبلاء، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 03، 1405ه/1985م.
- شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، ت: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط:01، 1413هـ / 1992م.
- شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: 01، 1326هـ.
- شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار المأثور للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط: 01، 1432ه/2010م.
- عبد الفتاح أبو غدة، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، شركة البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط:05، 1429هـ/2008م.
- عبد الكريم توري، الحديث المكيّ والمدنيّ معالم وضوابط، الحديث، معهد دراسات الحديث النبوي، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية، بسلانجور، ماليزيا، العدد: 02، صفر 1433هـ/ ديسمبر 2011م.
- عثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى، أبو حفص سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير البلقيني، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، ت: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، د ط ت.
- علي نايف بقاعي، الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط:02، 1430ه/2009م.
- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 08، 1426 هـ/ 2005م.
- محمد أبو الليث الخيرآبادي، اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، ط:01، 1432ه/2011م.
- محمد أبو الليث الخيرآبادي، علوم الحديث أصيلها ومعاصرها، قرطبة، كوالا لكفور، ماليزيا، ط: 08، 1439ه/2018م.
- محمد أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط، 1427ه/2006م، ص107
- محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ت: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط: 02، 1406ه.
- محمد بن محمد أبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، عالم المعرفة، جدَّة، السعودية، ط:1، 1403هـ 1983م.
- محمّد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط: 03، 1414هـ، مادة (جدد)، 108/3.
- محمد طاهر الجوابي، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، د.ط.ت.
- محمد ناصيري، جهود التجديد في علوم الحديث -دراسة تحليلية نقدية، مركز نهوض للدراسات والبحوث، الكويت، 2020م.
- محمود الطحان، الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علم الحديث، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، ط:01، 1401ه/1981م.
- محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق -ﷺ، ت: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1408ه/1987م.
- مصطفى حميداتو، الوجوه والنظائر الحديثيّة وأثرها في فقه الحديث، شبكة مشكاة الإسلامية، تاريخ النشر: 08/25/ 1427ه، تاريخ التصفح: 2021/02/23م.
(http://www.almeshkat.com/book/author).
- نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، سورية، ط: 37، 1439ه//2018م.
- يوسف العشّ، الخطيب البغداديّ مؤرّخ بغداد ومحدثها، تقديم: أحمد أمين بك، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، د ط ت.

الهوامش:

(1) ينظر: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: 04، 1407ه/1987م، مادة (جدد)، 2/ 454، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 08، 1426 هـ/ 2005م، ص271.

(2) ينظر: الصحاح، مادة (جدد)، 2/ 454، وأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 1399ه/1979م، مادة (جد)، 1/ 406.

(3) الصحاح، مادة (جدد)، 353/2، ومعجم مقاييس اللغة، 408/1، والقاموس المحيط، ص271، ومحمّد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط: 03، 1414هـ، مادة (جدد)، 108/3.

(4) د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط: 01، 1429هـ/ 2008م، 349/1.

(5) ينظر: الدكتور نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، سورية، ط: 37، 1439ه//2018م ص40.

(6) ينظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي، ت: عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ت ط، 19/1، وشّبِّير أحمد العثماني الهنديّ، مبادئ علم الحديث وأصوله، عناية: عبد الفتّاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط: 04، 1432ه/2011م، ص 57 58، ومحمد بن محمد أبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، عالم المعرفة، جدَّة، السعودية، ط:1، 1403هـ 1983م، ص 24، ود. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 31، وعلي نايف بقاعي، الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط:02، 1430ه/2009م، ص 41.

(7) ينظر: السيوطي، تدريب الراوي، 19،/1، وشّبِّير أحمد العثماني الهنديّ، مبادئ علم الحديث وأصوله، ص 57 58، ومحمد بن محمد أبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص 25، ود. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 32، ود. علي نايف بقاعي، الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، ص 41.

(8) أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1404هـ/1984م، 225/1.

(9) ينظر: د. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 32.

(10) ينظر: د. محمد بن محمد أبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص 23، ود. محمد طاهر الجوابي، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس د ط ت، ص72.

(11) انظر: الأصالة والتجديد في دراسة علوم الحديث، ص285 286.

(12) برهان الدين بن عمر البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، ت: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، السعودية، ط: 01، 1428ه/2007م، مقدمة التحقيق، ص29، وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، ت: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط: 01، 1424ه/2003م، مقدمة التحقيق، ص11.

(13) انظر: عبد الفتاح أبو غدة، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، شركة البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط:05، 1429هـ/2008م، ص200 201.

(14) لم أظفر بهذا النصّ عند الخطيب في كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السّامع".

(15) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: 01، 1326هـ، 357/7.

(16) انظر: لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ص205 216.

(17) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ت: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:01، 1422هـ/ 2002م، 404/2، وانظر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، د ط ت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص72.

(18) أحمد بن عبد الرحيم المعروف بـ: الشاه ولي الله الدهلوي، حجّة الله البالغة، ت: السيد سابق، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط:01، 1426ه/2005م، 252/2.

(19) حمزة عبد الله المليباري، الأصالة والتجديد في دراسة علوم الحديث، مجلة الإحياء، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 01، الجزائر، ع: 05، 2002م، ص289.

(20) أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تعليق: د. عبد الفتاح بن ظافر كبَّارة، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط:02، 1431ه/2010م، ص69.

(21) الشافعي، الرسالة، المصدر نفسه، ص73.

(22) الشافعي، الرسالة، المصدر نفسه، ص74.

(23) الشافعي، الرسالة، المصدر نفسه، ص82.

(24) الشافعي، الرسالة، المصدر نفسه، ص74.

(25) الشافعي، الرسالة، المصدر نفسه، ص145.

(26) الشافعي، الرسالة، المصدر نفسه، ص147.

(27) الشافعي، الرسالة، المصدر نفسه، ص131.

(28) الشافعي، الرسالة، المصدر نفسه، ص145.

(29) الشافعي، الرسالة، المصدر نفسه، ص157.

(30) الشافعي، الرسالة، المصدر نفسه، ص160.

(31) الشافعي، الرسالة، المصدر نفسه، ص163.

(32) الشافعي، الرسالة، المصدر نفسه، ص196.

(33) الشافعي، الرسالة، المصدر نفسه، ص196.

(34) الشافعي، الرسالة، المصدر نفسه، ص197.

(35) الشافعي، الرسالة، المصدر نفسه، ص209.

(36) النكت على كتاب ابن الصلاح، 11/1.

(37) يقول هذا مع أنّ الحاكم أبا عبد الله النيسابوري عاش في عصر ابن خلّاد الرّامهرمزيّ، إذ لا يفرق بينهما سوى خمسة وأربعين عاما، وقد ألّف الحاكم كتابه المشهور: "معرفة علوم الحديث وكميّة أجناسه"، ونصّ في مقدّمته على أنّ الغرض من تأليفه جمع أنواع علوم الحديث، وجاء مضمونه موافقا لغرضه، وأكثر استيعابا لعلوم الحديث، كما أنّ عنوانه طابق مضمونه مطابقة تامّة. انظر: معرفة علوم الحديث، مقدمة المحقق، ص10 11.

(38) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ت: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: 03، 1404ه/1984م، مقدمة التحقيق، ص26.

(39) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار المأثور للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط: 01، 1432ه/2010م، ص37 38.

(40) شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، ت: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط:01، 1413هـ / 1992م، 185/1، 186.

(41) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، المصدر نفسه، ص159.

(42) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، المصدر نفسه، ص163.

(43) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، المصدر نفسه، ص175.

(44) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، المصدر نفسه، ص160.

(45) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، المصدر نفسه، ص160.

(46) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، المصدر نفسه، ص161.

(47) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، المصدر نفسه، ص238.

(48) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، المصدر نفسه، ص312.

(49) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، المصدر نفسه، ص182.

(50) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، المصدر نفسه، ص201.

(51) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، المصدر نفسه، ص161.

(52) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، المصدر نفسه، ص363.
(53) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، المصدر نفسه، ص524.
(54) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، المصدر نفسه، ص544.
(55) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، المصدر نفسه، ص545.
(56) د. محمد ناصيري، جهود التجديد في علوم الحديث دراسة تحليلية نقدية، مركز نهوض للدراسات والبحوث، ص28، وانظر: المحدث الفاصل، مقدمة التحقيق، ص28.
(57) معرفة علوم الحديث، مقدمة التحقيق، ص11.
(58) انظر على سبيل التمثيل: المحدث الفاصل، الصفحات: 601، 604، 609، 611.
(59) يراجع في ذلك ما نقله ابن حجر عن أبي شامة رحمهما الله في الصفحة 12، الهامش رقم 4 من هذا البحث.
(60) انظر: أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، مقدمة التحقيق، ص11.
(61) معرفة علوم الحديث، ص106 107.
(62) نظر: أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، مقدمة التحقيق، ص13.
(63) وقد ذكرها الحافظ شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الشافعي ت665هـ، في كتابه "المبعث"، حيث قال: "يقال: علوم الحديث الآن ثلاثة: أشرفها: حفظ متونها، ومعرفة غريبها وفقهها. والثاني: حفظ أسانيدها ومعرفة رجالها، وتمييز صحيحها من سقيمها... والثالث: جمعه وكتابته وسماعه وتطريقه وطلب العلو فيه والرحلة. النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، 228/1 229.
(64) ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ت: د. ربيع بن هادي عمير، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط:04، 1417هـ، 231/1.
(65) أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، مقدمة التحقيق، ص10.
(66) معرفة أنواع علوم الحديث، المصدر نفسه، مقدمة التحقيق، ص10 11.
(67) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص37 38.
(68) شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، ت: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط:01، 1413هـ / 1992م، 185/1، 186.
(69) معرفة أنواع علوم الحديث، ص671.
(70) معرفة أنواع علوم الحديث، المصدر نفسه، مقدمة التحقيق، ص13.
(71) أدرجته ضمن هذا المنهج، أي: التنويع الشامل، بالنظر إلى مجموع كتبه، وإلّا فإنّ الخطيب لم يضع كتابا شاملا لجلّ أنواع علوم الحديث، أو أغلبها، وكتابه "الكفاية" قصره على أصول الرواية فقط، دون بقية أنواع علم الحديث، وهو ما يصدق عليه التنويع الجزئي.
(72) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د ط، 1415ه/1995م، 31/5.
(73) السمعاني، الأنساب، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط:01، 1382هـ / 1962م، 166/5
(74) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ت: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1412هـ/ 1992م، 130/16.
(75) المصدر نفسه.
(76) انظر: يوسف العشّ، الخطيب البغداديّ مؤرّخ بغداد ومحدثها، تقديم: أحمد أمين بك، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، د ط ت، ص151 152.
(77) انظر: الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علم الحديث، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، ط:01، 1401ه/1981م، ص121 122.
(78) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، 107/1.

(79) هذا العدد الكبير من المصنّفات، هو المذكور للخطيب في كل المصادر والفهارس، سواء كان موجودا أو مفقودا؛ ومخطوطا أو مطبوعا؛ وأمّا إحصاء مؤلّفاته الموجودة فقط مخطوطة أو مطبوعة، فقد تتبّعها الدكتور أبو عبيدة مشهور آل سلمان، فوصل بها إلى اثنين وثلاثين مصنّفا. انظر: أبو بكر الخطيب البغدادي، تالي تلخيص المتشابه، ت: أبو عبيدة مشهور آل سلمان، وأبو حذيفة أحمد الشقيرات، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط:01، 1417ه/1997م، مقدمة المحقق: ص32 36.

(80) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص29.

(81) أبو بكر ابن نقطة الحنبلي البغدادي، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ت: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:01، 1408هـ / 1988م، ص154.

(82) نزهة النظر، ص38 39.

(83) لمحات من تاريخ السنة، ص217.

(84) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:01، 1421ه/2000م، 367/2.

(85) الكفاية، 56/1.

(86) الكفاية، المصدر نفسه، 48/1.

(87) الكفاية، المصدر نفسه، 52/1.

(88) وهو ما عبّر عنه الشريف حاتم بن عارف العوني بـ "الترف العلميّ". انظر: المنهج المقترح، ص63.

(89) الكفاية، المصدر السابق، 50/1 51.

(90) الكفاية، المصدر نفسه، 59/1.

(91) الرسالة، ص69.

(92) انظر: أ.د. محمد أبو الليث الخيرآبادي، اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، ط:01، 1432ه/2011م، ص23.

(93) الأمّ، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ط، 1410هـ/1990م، 287/7.

(94) الكفاية، 73/1.

(95) انظر: الشافعي، الرسالة، ص80، ومحمد أبو زهرة، أصول الفقه، ، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط، 1427ه/2006م ، ص107

(96) انظر: الكفاية، 73/1.

(97) انظر: الكفاية، المصدر نفسه، 77/1.

(98) انظر: الكفاية، المصدر نفسه، 73/1.

(99) يقصد: مقالة يحيى بن أبي كثير: السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب قاضيا على السنّة. الكفاية، المصدر نفسه، 81/1.

(100) انظر: الكفاية، المصدر نفسه، 81/1.

(101) انظر: الكفاية، المصدر نفسه، 83/1 86.

(102) الكفاية، المصدر نفسه، 88/1.

(103) الكفاية، المصدر نفسه، 88/1.

(104) معرفة أنواع علم الحديث، ص267 268.

(105) الكفاية، المصدر السابق، 91/1.

(106) الكفاية، المصدر نفسه، 105/1.

(107) الكفاية، المصدر نفسه.

(108) الكفاية، المصدر نفسه، 105/1.

(109) الكفاية، المصدر نفسه، 129/1.

(110) الأصالة والتجديد في دراسة علوم الحديث،

(111) ابن رجب الحنبليّ، شرح علل الترمذي، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، السعودية، ط:6، 1439ه/2018م، 215/1 216.

(112) هذا إذا استثنينا بعض المباحث التي أوردها الخطيب متأثرا فيها بالأصوليين؛ كمباحث حجيّة السنة، ومنزلتها من القرآن، وتعارض الأخبار وما يصح التعارض فيه وما لا يصح، والقول في ترجيح الأخبار. انظر: الكفاية، 59/1، 73، 558/2، 560.

(113) المحدث الفاصل، للرامهرمزي، ص238.

(114) معرفة علوم الحديث، ص246.

(115) الكفاية، المصدر نفسه، ص288.

(116) الكفاية، المصدر نفسه، ص295.

(117) الكفاية، المصدر نفسه، ص382.

(118) الكفاية، المصدر نفسه، ص398.

(119) شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط ت، 243/3

(120) شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ، سير أعلام النبلاء، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 03، 1405ه/1985م، 141/23.

(121) سير أعلام النبلاء، المصدر نفسه، 140/23.

(122) محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ت: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط: 02، 1406ه، ص26.

(123) محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، ت: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1408ه/1987م،

(124) إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي، الشّذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى ، ت: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرّشد، ط: 01، 1418هـ 1998م، 63/1، وزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصلاح، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1389هـ/1969م، ص11.

(125) سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث، ت: عبد الله بن يوسف الجديع، ، دار فواز للنشر، السعودية، ط: 01، 1413هـ، 39/1.

(126) نزهة النظر، ص39 40.

(127) علوم الحديث، ص5.

(128) علوم الحديث، ص06.

(129) نزهة النظر، ص40.

(130) برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، ت: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط: 01، 1428ه/ 2007م، 436/2.

(131) نزهة النظر، ص40.

(132) انظر: لابن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث، مقدمة التحقيق، ص33.

(133) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص11 12.

(134) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص59.

(135) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص90.

(136) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص93 94.

(137) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص93 94.

(138) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص31 32.

(139) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص44.

(140) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص59.
(141) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص42 43.
(142) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص43.
(143) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص101.
(144) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص286.
(145) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص73 74.
(146) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص88 89.
(147) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص95.
(148) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص284 285.
(149) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص98.
(150) الأصالة والتجديد في علوم الحديث، ص5.
(151) علوم الحديث، المصدر السابق، ص279.
(152) علوم الحديث، المصدر السابق، ص284.
(153) علوم الحديث، المصدر السابق، ص11.
(154) علوم الحديث، المصدر السابق، ص11.
(155) بدر الدّين محمّد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ت: د. زين العابدين بن محمّد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1419هـ/ 1998م، 57/1.
(156) يقصد الحافظ أبا عبد الله الحاكم النيسابوري رحمه الله، وقد ذكر في كتابه: "معرفة علوم الحديث" اثنين وخمسين نوعا. انظر: معرفة علوم الحديث، ص671.
(157) أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي، عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، ت: عبد الله كنون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط: 02، 1393هـ/ 1973م، ص03.
(158) النكت على مقدمة ابن الصلاح، 58/1.
(159) النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 62/1.
(160) النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه67/1.
(161) النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 68/1.
(162) النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 69/1.
(163) النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 70/1.
(164) النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 74/1.
(165) النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 75/1.
(166) النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 76/1.
(167) النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 77/1.
(168) النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 78/1.
(169) النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 80/1.
(170) النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 84/1.
(171) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 70/1، 85.
(172) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 62/1، 67، 68.
(173) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 1/ 68.
(174) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 1/ 62، 70، 77.
(175) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، المصدر نفسه، 1/ 67، 70، 74، 76، 78، 85.
(176) ابن الصلاح وسراج الدين البلقينيّ، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، ت: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، د ط ت، ص150.

(177) المصدر نفسه، 233/1 234.
(178) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، الحاشية رقم: 4، 233/1 234.
(179) تدريب الراوي، 541/2.
(180) تدريب الراوي، المصدر نفسه، 553/2.
(181) تدريب الراوي، المصدر نفسه، 541/2.
(182) تدريب الراوي، المصدر نفسه، 541/2.
(183) تدريب الراوي، المصدر نفسه، 541/2.
(184) تدريب الراوي، المصدر نفسه، 541/2.
(185) تدريب الراوي، المصدر نفسه، 541/2.
(186) تدريب الراوي، المصدر نفسه، 543/2.
(187) تدريب الراوي، المصدر نفسه، 547/2.
(188) تدريب الراوي، المصدر نفسه، 547/2.
(189) تدريب الراوي، المصدر نفسه، 550/2.
(190) تدريب الراوي، المصدر نفسه، 552/2.
(191) تدريب الراوي، المصدر نفسه، 553/2.
(192) النكت على مقدمة ابن الصلاح، 70/1.
(193) مقدمة ابن الصلاح، ومحاسن الاصطلاح، ص 150.
(194) علوم الحديث، ص11.
(195) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص11.
(196) أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، مقدمة التحقيق، ص08.
(197) علوم الحديث، المصدر نفسه، ص11.
(198) نزهة النظر، ص 183 184.
(199) أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة الترمذيّ، السنن، عناية: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 1425ه/2005م، كتاب العلل، ص1116.
(200) محمد أبو الليث الخيرآبادي، علوم الحديث أصيلها ومعاصرها، قرطبة، كوالا لكفور، ماليزيا، ط: 08، 1439ه/2018م، ص13.
(201) انظر: النكت على مقدّمة ابن الصلاح، ص74، 150.
(202) محاسن الاصطلاح، ص150.
(203) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، ت: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط:01، 1404هـ / 1984م، ص81.
(204) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، المصدر نفسه، ص81.
(205) د. مصطفى حميداتو، الوجوه والنظائر الحديثيّة وأثرها في فقه الحديث، شبكة مشكاة الإسلامية، تاريخ النشر: 08/25/ 1427ه، تاريخ التصفح: 2021/02/23م، http://www.almeshkat.com/book/author)، ص02.
(206) د. عبد الكريم توري، الحديث المكيّ والمدنيّ معالم وضوابط، الحديث، معهد دراسات الحديث النبوي، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية، بسلانجور، ماليزيا، العدد: 02، صفر 1433هـ/ ديسمبر 2011م، ص02.
(207) المصدر نفسه.